

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم العلوم الاقتصادية

العنوان

واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصاد

تخصص : اقتصاد دولي.

إعداد الطالبة : مكيو وفاء

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

أ/ نموش وسيلة ، أستاذ محاضر "ب" جامعة 20 أوت 55 سكيكدة رئيسا.

د/ قحام وهيبة ، أستاذ محاضر "أ" جامعة 20 أوت 55 سكيكدة مشرفا.

أ/ خنيط خديجة ، أستاذ محاضر "ب" جامعة 20 أوت 55 سكيكدة ممتحنا.

السنة الجامعية : 2019/2018

إهداء :

الى رمز الحب وبلسم الشفاء، الى القلب الناصع بالبياض والى بسمه الحياة وسر الوجود
والدتي الحبيبة.....

الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من أحمل اسمه بكل افتخار الى من كلت أنامله ليقدّم لنا
لحظة سعادة.....والدي العزيز

الى القلوب الطاهرة الرقيقة الى رياحين حياتي إخوتي .

مكيو وفاء

شكر و تقدير:

... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين (....) الآية 19 سورة النمل

الحمد والشكر والثناء لله العلي القدير على نعمة الظاهرة والباطنة وعلى توفيقى لإنجاز هذا العمل.
اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هاته المذكرة إلا أن أتوجه بجزيل الشكر وعظيم امتناني الى:

- الأستاذة الدكتورة قحام وهيبة على نصائحها القيمة التي مكنتني من إخراج هاته المذكرة في شكلها النهائي.
- السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي وتخصيصهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

والى كل من ساعدني في إعداد هذا البحث من قريب او بعيد.

إن إقامة منظومة للذكاء الاقتصادي في الجزائر لم تعد مسألة اختيار بل ضرورة ملحة، لأنه يسمح لها من جهة الحفاظ على السلم و الترابط الاجتماعي بفضل تحقيق النمو و التطور الاقتصادي و من جهة أخرى يحقق مكانة مرموقة للنظام في الأسواق الوطنية و العالمية ، وخلصت الدراسة الى ان الجزائر قامت بعدة جهود و إنجازات من خلال سعيها الى توفير كل التدابير و الإجراءات القانونية التي تشجع منظماتها الاقتصادية على المشاركة الواسعة لإرساء نظام الذكاء الاقتصادي ، خاصة مع سياسة الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي ،واستنتجنا ان هناك مؤسسات جزائرية مهتمة بالذكاء الاقتصادي على غرار مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال قيامها ببعض الإجراءات لتحسين خدماتها .

الكلمات المفتاحية:الذكاء الاقتصادي، اليقظة الاستراتيجية، الميزة التنافسية.

Résumé :

La mise en place d'un système d'intelligence économique en Algérie, est plus une question de choix mais une nécessité urgente, Car elle lui permet de maintenir la paix et la cohésion sociale, grâce à la croissance économique et au développement, tout en permettant au système, d'occuper une place prépondérante sur les marchés national et international. L'étude a conclu que l'Algérie avait déployé de nombreux efforts, et obtenu de nombreux résultats en cherchant à mettre en place toutes les mesures et procédures juridique propres à encourager ses organisations économiques, notamment dans le cadre de sa politique d'ouverture et d'intégration dans l'économie mondiale .nous avons conclu qu'il existe des institutions algériennes telles que la société algérienne des télécommunication à travers leurs efforts pour améliorer leurs services.

Motsclef :intelligence économique, veille stratégique, avantages concurrentielle

رقم الصفحة	العنوان
	كلمة شكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	الملخص
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
ا-ث	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للذكاء الاقتصادي
6	مقدمة الفصل
7	المبحث الأول: مدخل ومفاهيم حول الذكاء الاقتصادي
7	المطلب الأول: مراحل تطور الذكاء الاقتصادي وخصائصه
7	الفرع 01: التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي
8	الفرع 02: أهم تعاريف الذكاء الاقتصادي
9	الفرع 03: خصائص الذكاء الاقتصادي
9	المطلب الثاني: ماهية الذكاء الاقتصادي ومبادئه
10	الفرع 01: أهمية الذكاء الاقتصادي
11	الفرع 02: مبادئ الذكاء الاقتصادي
12	الفرع 03: عناصر الذكاء الاقتصادي
13	المطلب الثالث: وظائف الذكاء الاقتصادي ومكوناته
14-1 3	الفرع 01: وظائف الذكاء الاقتصادي
16-15	الفرع 02: مكونات الذكاء الاقتصادي
17-16	الفرع 03: مراحل الذكاء الاقتصادي

فهرس المحتويات

18	المطلب الرابع: النماذج العالمية الذكاء الاقتصادي
19-18	الفرع 01: النموذج الأمريكي
19-20	الفرع 02: النموذج الياباني
20-21	الفرع 03: النموذج الفرنسي
22	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
22	المطلب الأول: دراسة وسام داي
23	المطلب الثاني: دراسة حميدوش أمحمد
24	المطلب الثالث: دراسة شتيح عبد القادر
25	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثاني: واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر
26	مقدمة الفصل الثاني
27	المبحث الأول: نظرة تشخيصية حول الذكاء الاقتصادي والجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية
28-27	المطلب الأول: نظرة تشخيصية حول أنظمة البحث والتطوير
41-28	المطلب الثاني: الجهود المبذولة في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر
41	المبحث الثاني: آليات دعم نموذج الذكاء الاقتصادي في الجزائر ومعوقاته
44-41	المطلب الأول: استراتيجية الدولة في تفعيل الذكاء الاقتصادي
47-44	المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الذكاء الاقتصادي
47-48	المطلب الثالث: معوقات الذكاء الاقتصادي في الجزائر
49	خلاصة الفصل الثاني
52-51	خاتمة
57-53	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
7	التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي	01
8	أهم تعاريف الذكاء الاقتصادي	02
14	وظائف الذكاء الاقتصادي	03
45	مؤشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	04
46	نسبة نمو مشترك وسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال	05

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
10	أهمية الذكاء الاقتصادي	01
15	مكونات الذكاء الاقتصادي	02

المقدمة العامة

تمهيد الفصل الاول:

يعتبر مصطلح الذكاء الاقتصادي من الموضوعات الحديثة بل الأكثر حداثة في مجال المال والاعمال والاقتصاد والتكنولوجيات المعلومات التي لازلت الكتابات فيه تتراوح بين الندرة والمحدودية ومن الاكيد أن مصطلح الذكاء الاقتصادي لا يزال يكتنفه الغموض باعتبار أنه مازال رهينة الدول المتقدمة أما الدول العالم الثالث فهو لا يزال محتصرًا في بعض الاوساط الأكاديمية وليس كلهوفي إطار هذه الدراسة سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم عرض مفصل للإطار النظري لمفهوم الذكاء الاقتصادي.

المبحث الاول: مدخل ومفاهيم حول الذكاء الاقتصادي

يعتبر الذكاء الاقتصادي من المصطلحات التي ظهرت كنتيجة لظهور اقتصاد المعرفة وسوف تتعرض ببعض من التفصيل الى تطوره، تعريفه وخصائصه والأهمية والأهداف والعناصر، وظائف الذكاء الاقتصادي ومراحل وسوق تسيير النماذج الكبرى للذكاء الاقتصادي في العالم.

المطلب الاول: مراحل تطور الذكاء الاقتصادي وخصائصه

من خلال هذا المطلب سنحاول إعطاء نظرة تاريخية عن تطور التاريخي للذكاء الاقتصادي بمختلف مفاهيمه هذا من خلال الفرع الاول، أما الفرع الثاني سوف نتطرق لمختلف التعاريف وفي الفرع الثالث خصائصه.

الفرع الاول: التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي

إن تجارب الذكاء الاقتصادي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبلدان الصناعية، وأيضا بتاريخها السياسي وستحاول تلخيص هذا التطور في الجدول التالي:

الجدول 01: التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي

التاريخ	الدولة أو الكاتب	ظهور أو تطور المفهوم
1870	بريطانيا	من الذكاء العسكري الى الذكاء التسويقي الى ذكاء الاعمال
1950	اليابان	ظهور الذكاء الاق الذي مصدره الأساسي هو الذكاء العسكري
1958	Luhn	ظهور مصطلح ذكاء الأعمال
1963	F.J.Aguilar	دراسة ثنائية " اليقظة والذكاء "
1967	Harod Wlensky	إعطاء أول تعريف للذكاء الاقتصادي
1980	الو.م.أ	تطور مفهوم الذكاء التنافسي الى ذكاء الاعمال و.م.أ
نهاية 80	فرنسا	الظهور الاولي لمفهوم اليقظة
1990	فرنسا	ظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي
1992	فرنسا	التريخ الرسمي لنظام الذكاء الاقتصادي
1994	فرنسا	أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي من خلال تقرير المحافظة العامة للتخطيط
1995	فرنسا	تأسيس لجنة التنافسية والامن الاقتصادي
2002	فرنسا	تحرير تقرير حول الذكاء الاقتصادي
2003	فرنسا	نشر تقرير حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية
2005	فرنسا	تعميم جهاز الذكاء الاقتصادي على المستوى الاقليمي
2009	فرنسا	إطلاق المديرية المركزية للمعلومات الداخلية

المصدر: أسماء فيلالي، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص

الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة تلمسان 2014، ص23

الفصل الاول: الإطار النظري للذكاء الاقتصادي

الفرع الثاني: الذكاء الاقتصادي.

لقد تعددت تعريف الذكاء الاقتصادي و لنحاول تلخيص أهم التعاريف في الجدول التالي :

الجدول الثاني: أهم تعريف الذكاء الاقتصادي

الكاتب	خاصية التعريف
Harod wilenskey	أهم خاصية في الذكاء الاقتصادي وهي الاعتماد على مصادر المعلومات القانونية
Henri martre	الذكاء الاقتصادي عبارة عن عملية تمر بعدة مراحل مفادها الاستغلال الأمثل للمعلومات من أجل تحقيق الاهداف
Philippe clerc	الذكاء الاقتصادي يشمل:اليقظة، حماية الممتلكات، الادماج الاستراتيجي للتأثير
Christian harbulut	المعلومات متاحة للجميع ولكن الذكاء الاقتصادي يكمن في الاستغلال الامثل لها ومشاركة الجميع ذلك
Alain juillet	الذكاء هو السيطرة على المعلومة من أجل تحقيق منافسة والأمن
Michael porter	الذكاء الاقتصادي يعتمد على الاستغلال الأمثل للمعلومة من أجل اتخاذ القرار الأمثل
Emmanuel pategron	الذكاء مجموعة من الخطوات والمراحل التي تمر بها المعلومة المحصلة بصفة شرعية وفي أحسن الظروف
Ph.boummard	الذكاء الاقتصادي هو فعل هجومي ودفاعي في نفس الوقت
B-besson.J.C possin	أساس الذكاء هو ضمان الحماية الملائمة لكل مراحل إعداد المعلومة وحماية ممتلكات المؤسسة
Bruno martinet yves-michel marti	الذكاء الاقتصادي هي القدرة على ضمان البيئة المحيطة
H.lesca	الذكاء الاقتصادي هو تقدم العلاقة بين المؤسسة وبيئتها.
ADBS	الذكاء هو العلاقة التي تشمل مختلف المعارف والمعلومات من أجل تطور الديناميكية الاقتصادية
AFDIE	الذكاء أساسه إنتاج المعلومات المفيدة لا تخاد القرار

المصدر: أسماء فيلا لي، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية الواقع والمجهودات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص

الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة تلمسان 2014، ص 31.

الفرع الثالث: خصائص الذكاء الاقتصادي

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية بهذا المفهوم

بداية من القاعدة المتمثلة في النشاط الداخلي للمؤسسة مرورا بالمستويات المتعددة الجنسيات (المجمعات

المتعددة الجنسيات) أو دولية.

ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي:

- 1 وجود إدارة قوية للتنسيق بين المؤسسات والجامعات والادارات المركزية والمحلية.
- 2 تشكيل جماعات الضغط والتأثير.
- 3 إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيوسياسية.
- 4- استخدام الاستراتيجي للمعلومة و السرية في نشر المعلومات و الحصول عليها بطريقة شرعية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أهمية الذكاء الاقتصادي ومبادئه وعناصره.

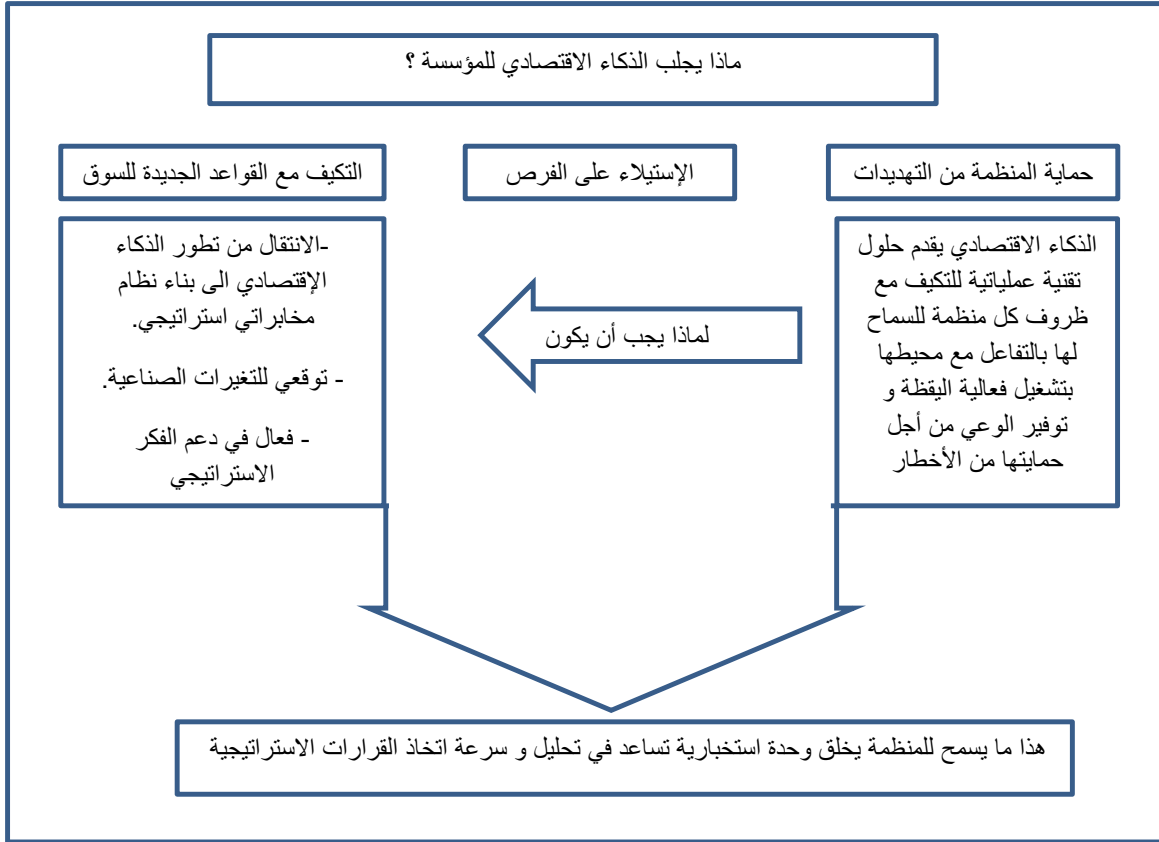
من خلال هذا المطلب سوف نقوم بإبراز الأهمية التي يكتسبها مفهوم الذكاء الاقتصادي في ظل هذا العالم

المتغير وتقديم مختلف مبادئه وعناصره.

الفرع الاول: أهمية الذكاء الاقتصادي.

يمكن توضيح أهمية الذكاء الاقتصادي في الشكل التالي:

¹رضا تير، دور الذكاء الاقتصادي في إرسال الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير واقعه وآفاقه في الجزائر، جامعة الجزائر ص



المصدر: نشاء شابي، حسين زاوي، وظيفة إدارة الموارد البشرية ضمن سيرورة

الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 30(2). الجزائر ص 188

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للذكاء الاقتصادي

يعتمد الذكاء الاقتصادي على المبادئ التالية:

القانونية: الذكاء الاقتصادي يعمل في إطار قانوني ويستعمل آداب المهنة

الثقافة الجماعية للمعلومات: فالمعلومات هي نشاط كل الافراد، ولا توجد أي حالة تكون فيها المعلومات

فردية أو ملك لشخص معين، فالذكاء الاقتصادي يتناسب مع ادارة حركية لثقافة تعتمد على التوزيع الكامل

للمعلومات وتلاقي العلاقات من خلال معارف الفاعلين الاقتصاديين.

الاستمرارية: الذكاء الاقتصادي هو نشاط مستمر، دائم ومستديم فهو يجيب التساؤل الجذري للاحتياجات

المؤسسة من المعلومات وفي هذا الإطار الذكاء الاقتصادي يعني الاستراتيجية الدائمة للمؤسسة.

التآزر: فهو يعني التسيير الشامل والعقلاني للمهارات الداخلية وكذا الخارجية للمؤسسة وهذا ما يسمى بالذكاء

الجماعي.

الحركية الدائمة: يتموقع الذكاء الاقتصادي داخل منظومة تعليمية مستمرة تقبل الجديد وتشجع الالهام

بالتقليد القانوني (مقارنة الاداء) والتكيف الثقافي، فهذه الحركة الدائمة تعزز من التخلص من متلازمة (لم تخترع

هنا) التي أطلقها (achard et Bernard 1998).

الانتقاد: الذكاء الاقتصادي يحمل نظرة انتقادية للمعلومات وهذا بالشك المستمر والتحليل النظامي للتأكد من

صحة المعلومات وماهيتها قبل استغلالها لأهداف علمية.

المراوغة القانونية: اذ هو يفضل تطوير شبكات تبادل المعلومات من خلال تسيير ديناميكي للثنائية

(تعاون، منافسة) فهو يفضل الاستراتيجية الالتفافية على استراتيجية المواجهة⁽¹⁾

¹ زليخة تفرقنت ، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، العدد التاسع ، الجزائر ،

الفرع الثالث: عناصر الذكاء الاقتصادي

يتبنى عملية الذكاء الاقتصادي في جملة من العناصر نذكر منها ما يلي:¹

1 **سياسة التنافسية:** وتركز أسسا على عمليات البحث والتطور وتسمح بمسايرة المنافسة في تعقب

الفرص والحصول على الاسواق الخارجية، المسايرة هذه تكون بالتعرف المشترك على الرهانات الاستراتيجية وتجمع الخيارات والمعلومات العامة والخاصة.

2 **سياسة الأمن الاقتصادي:** تؤهل العلاقة بين الاستخبارات من جهة والمنافسة

الاقتصادية والصناعية من جهة أخرى بالتبادلية الجد وثيقة، اين تسجل تراجع الحضر العسكري المباشر تاركا المجال لمخاطرة جديدة غير مباشرة من بينها الحظر ضد المصالح الاقتصادية الذي أصبح يبرز بصفة خاصة، اذ عمل تحرير نشاطات العديد من القطاعات وتطوير التبادل ليصبح الشركاء والمنافسين يتبنى تطورا جديدا وصفه «إدوارد لوتفارك» الجيواقتصاد.

اي تواصل الاستراتيجيات العسكرية الدبلوماسية متمثلة في وسائل اقتصادية ومنه فإن الأمن الاقتصادي صار يحدد ضمن مفهوم " المصالح الأساسية للأمة " أي ترتيب العناصر الأساسية عن الأمن الجماعي، بل المؤسسات جميعها ملزمة بالمشاركة لحكومتها متغيرة أساسية في الامن الاقتصادي لحماية المعلومات.

3 **سياسة التأثير:** وبالأخص على مستوى الهيآت المعروفة بإعدادها للنظم والمعايير الحياة اقتصادية

وهذا بفضل ما يعرف بالعمل الضغطي LOBBING وهو التأثير على القرار السياسي والاقتصادي سنوتبني القوانين، العمل الضغطي صار يدرس في المدارس الكبرى والجامعات أين جعلته اللجنة الأوروبية ضرورة في العملية الديمقراطية فعالية القوانين المصادق عليها لن تكون إلا بأخذ المتعاملين الفاعلين من المهتمين دون الحاق ضرر برأي الآخرين وبالأخص الحكم السياسي.

المطلب الثالث: وظائف الذكاء الاقتصادي ومكوناته ومراحله.

يختص هذا المطلب بتبيان مختلف وظائف الذكاء الاقتصادي بالإضافة الى مكوناته ومراحله من خلال تقسيم

هذا المطلب الى الفروع التالية

الفرع الاول: وظائف الذكاء الاقتصادي

إن من أهم وظائف الذكاء الاقتصادي ما يلي:

الوظيفة الاعلامية: وهي تقديم المعلومات اللازمة للمؤسسة التي تم جمعها بعدة طرق، ومن مختلف

المصادر لتقديمها الى مستعمليها.

الوظيفة الاستباقية: وهي المتابعة المستمرة للبيئة، مع عدم طرح أسئلة مسبقة، والبحث عن أجوبة لها.

الوظيفة النشطة: وهي وظيفة تتجاوز رصد البيئة وتتعداها الى توصيات وإجراءات قابلة للتنفيذ، تهدف الى

التأثير في البيئة بواسطة ضغوط إعلامية وأعمال جماعات الضغط⁽¹⁾.

أما الباحثة corine cohine فقدت وظائف الذكاء الاقتصادي على الشكل التالي في الجدول:

¹Clerc Philippe, intelligence économique et stratégique ; encyclopédie universalise ; 1995 ;

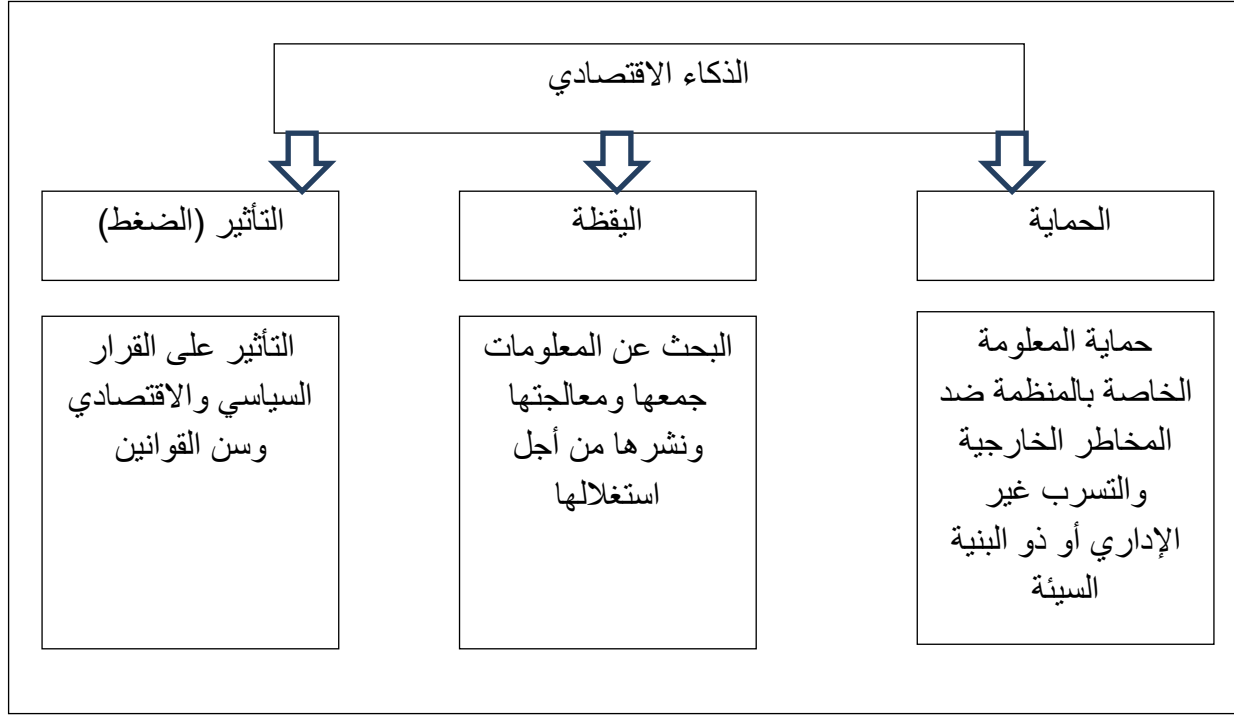
الوظائف	مفهوم الوظيفة	أهداف الوظيفة (النتائج المنتظرة)
استباقية	استباق تهديدات وفرص المحيط	إدارة أحسن لنشاط وإدارة الازمات بطريقة أحسن.
إعلامية	بالمعنى الواسع إعلام-تحليل وتلخيص وتحديد الحاجيات والتنشيط والنشر	تلبية حاجيات المعلومات ذات قيمة عند المستعملين وأحسن معرفة للمحيط الشامل والأسواق والتكنولوجيات والقوانين. المساعدة على القرار والمعرفة الجيدة للخيارات والقرارات الاستراتيجية التي توفر الفرص.
الحماية	الحماية ضد التهديدات	أحسن حماية ضد إهمال الدرايات والتقنيات والتكنولوجيات
الحماية الامنية	تأمين المنظمة	أحسن حماية ضد التضليل الإعلامي وأعمال التخريب.....إلخ
التنسيق	تنسيق القرارات والعمليات	التوصل إلى أحسن تنسيق للقرارات والعمليات
النشطة	تنفيذ الافعال والقيام بتوصيات والاشارة لمستعملي الذكاء الاقتصادي	توصيات وإشادة للمستعملين

Corine cohine ; intelligence et performance (mesure l'efficacité de l'intelligence économique ; vie et science économique N174-175 ; 2007p 15

الفرع الثاني: مكونات الذكاء الاقتصادي

يتألف نظام الذكاء الاقتصادي من ثلاث نظم متكاملة ومترابطة وهي اليقظة، الأمن والتأثير.

الشكل 02: مكونات الذكاء الاقتصادي



المصدر: سهام عبد الكريم، سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر

ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة عمان - الأردن 23، 26 أبريل 2014 ص 669

أ-اليقظة الاستراتيجية: تلعب اليقظة الاستراتيجية دورا متكاملا في نظام الذكاء الاقتصادي حيث يمكن

تلخيص دورها في أربعة وظائف: (1)

1. التوقع: وهو توقعات لنشاط المنافسين أو تغيرات المحيط

2. الاكتشاف: اكتشاف منافسين جدد أو محتملين.

¹بودرامة مصطفى، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية 23-24 / 04 / 2012، ص 585.

3. المراقبة: مراقبة تطورات عرض المنتجات في السوق، التطورات التكنولوجية أو طرق الانتاج

التي تسمح أو تستهدف نشاط التنظيمات التي تغير في إطار النشاط.

4. التعليم: تعلم خصائص الأسواق الجديدة، أخطاء ونجاح الآخرين (المنافسين) مما يسهل تقدير

المشاريع، وضع أسلوب جديد للتسيير.

ب- الحماية: بالرغم من أن المبادرة تعد من أوليات معظم الأعمال المتعلقة بالذكاء الاقتصادي الا أن

الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي لا يمكن تجاهله وذلك من خلال جميع ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ

على إرث المنظمة من الإهمال وعدم الكفاءة كحذف البيانات أو إتلافها.

ج- التأثير: و بالأخص على مستوى الهيآت المعروفة بإعداد النظم و المعايير التي تدير الحياة الاقتصادية

و هذا و هذا بفضل ما يعرف بالعمل الضغطي " lopping" و هو التأثير على القرار السياسي و الاقتصادي

و سن قوانين ، العمل الضغطي صار يدرس في المدارس و الجامعات ، أين جعلته اللغة الأوربية ضرورة في

العملية الديمقراطية فعالية القوانين المصادق عليها لن تكون الا بأخذ آراء المتعاملين الفاعلين من المهنيين

دون إلحاق الضرر برأي الآخرين و منه فإن الذكاء الاقتصادي لم يعد يقتصر على الأسواق التي تعتبر

مصدرا للقيمة الزائدة ليصير مصدرا للتأثير و القوة كمشاريع الطيران ، التسليح ، الطاقة ، صناعة الأدوية ،

تكنولوجيا المعلومات و الاتصال والامن ، المشاريع التي تتطلب الموافقة و المساندة السياسية.¹

الفرع الثاني: مراحل الذكاء الاقتصادي.

إن أول مرحلة لنشاط الذكاء الاقتصادي هي تحديد الحاجة للمعلومة، حيازة المعلومة معالجتها، بثها

واستعمالها.

ويمكننا عرض أهم مراحل الذكاء الاقتصادي فيما يلي:

¹صطفى بودرامه مرجع سابق ص 585

1 - **تحديد الحاجة للمعلومة:** وهو أمر ليس صعب في أغلب الحالات، فليس من الضروري توفير

الوسائل الحديثة، وإنما يكفي في أغلب الحالات أن نطلب بمهارة: ماهي المعلومات التي ترغب في الحصول عليها؟

وهو ما يتطلب من المختصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المنظمة.

بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة، يتم اختيار أشكال للبحث عن هذه المعلومة، وفيما يلي نذكر أهم مصادر المعلومة:¹

مصادر رسمية وتحتوي اساسا على: الصحافة، الكتب، وسائل الاعلام، بنوك المعطيات والأقراص المضغوطة (CD ROM).

مصادر غير رسمية: إن أهم ما يميز هذه المصادر أن المعلومات التي تقدمها تتطلب مجهود شخصي من الفرد الذي يريد جمع المعلومة، يجب أن يبقى على اتصال، ينتقل حتى يخلص على ذلك، وتتنوع هذه المصادر من بينها ما يلي: المنافسين في حد ذاتهم، الموردين، مهمات وأسفار الدراسة، المعارض، الطلبة المتمرنين المصادر الداخلية للمنظمة.

2- **مرحلة تحليل المعلومات:** مرحلة التحليل هي المرحلة الجد حساسة في عملية الذكاء الاقتصادي،

الهدف منها تقديم معلومات ملائمة للمقررين النهائيين تجيب على احتياجاتهم الخاصة، فهم يفضلون أن تقدم لهم تحاليل هادفة ومحددة، براهين، نصائح... على أن يقدم لهم حجم كبير من المعلومات غير محللة

3- **مرحلة بث المعلومات من أجل اتخاذ القرار:** بمجرد المصادقة على المعلومات المجمعة يجب أن تقدم تحت تصرف من هم ب حاجة إليها داخل المؤسسة في جو من الأمان.

فيما أن متتبع المعلومات قليلا ما يكون هو المستعمل فإن المعلومة عليها أن تدور، و كلمة الدوران² تعني بها تماما البث، فمن أجل أن يستطيع كل واحد الوصول الى المعلومات الضرورية و المفيدة

¹ وسيم أبو عريش، الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية، خلا لحم لنشر والتوزيع، الأردن، ص 130
² عبد الفتاح بوخمخ، صالح محمد، الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها، المؤتمر العلمي السنوي، الذكاء الاقتصادي واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 23، 36، افريل 2012، عمان، ص

لأعماله،المعلومة يجب أن تكون مبنية ، مفهومة ، و سهولة الوصول ، و هذه المرحلة تعتمد على ثلاث عناصر : تقييم المعلومات حسب درجة حساسيتها ، تحديد الأشخاص الواجب و وصولهم للمعلومة ، تحديد أدوات بث المعلومة¹ .

المطلب 4:النماذج العالمية للذكاء الاقتصادي.

من خلال هذا المطلب نتطرق الى النماذج الكبرى للذكاء الاقتصادي وذلك من خلال الفروع الموالية.

الفرع 1:النموذجالياباني.

انتقل اليابانيون في كثير من القطاعات الصناعية من عملية التقليد الى الابتكار عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي والمنافسة في مجال البحث والتطوير وفتح حصص في السوق الخارجي.

إن نظام الذكاء الاقتصادي الياباني يتسم بالاهتمام الكبير بالمعلومة كاداه استراتيجية التي تحقق من خلال حجم الاستثمارات في هذا القطاع حيث حوالي 1.5 % من رغم أعمال المؤسسات يستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي و يستغرق 3 الى 4 % من وقتها في هذا المجال و تعتمد المؤسسات اليابانية على الجامعات اليابانية « sogo shoshas » لإمدادها بالمعلومات و هذا ما يفسر الاستثمار المنظم للمنشورات و قواعد البيانات ، و التزام اليابان بالمعارض التجارية و الاجتماعات و البعثات.

وفقا للنموذج الياباني فإن الذكاء الاقتصادي يتمركز في وزارة التجارة الدولية و الصناعة MITI و التي يتمثل دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية و توجيهها و اعلامها ، حيث يرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية ، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث و التطوير ، المنظمات المهنية و الهيآت الإدارية ذات الطابع البحثي و العلمي و قد أعد هذا النظام لفائدة المؤسسات وفقا لقاعدة أن الادارة الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلقالقيمة تتبنى سياسة متكاملة لإيفاد المترشحين و المتدربين اليابانيين² الى

¹ عبد الفتاح بوخمخم، صالح محمد، مرجع سابق، ص 375

² جمال الدين سحنون، فاضل عبد القادر، الذكاء الاقتصادي وامن المؤسسة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17،18 افريل 2016، ص 16

الخارج ، و استقبال المتدربين الأجانب و مطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم . ويحظى عنصر الثقافة أهمية كبيرة باعتبارها محرك لأداء النظام الذي يفسر نجاح اليابان التي تميل الى الثقافة الجماعية.

إن إجراءات يقظة المؤسسات اليابانية تتمثل في ثلاث مميزات أساسية:

3. تدفقات أفقية للمعلومات وهذا ما يعكس عدم مركزية الابداع.

4. البحث عن الزيادة في جمع المعلومات.

5. تخصيص استثمارات مهمة لجمع المعلومات ونشرها.

إن نموذج الذكاء الاقتصادي الياباني يقوم على الوزارة الأولى والوزرات الاقتصادية وعالم الأعمال الذي يساهم في تحديد الاستراتيجية العامة والشاملة للبلاد وأخيرا هيأت التفكير التي تساهم في تطوير البحث وادماج التطوير والابداع.¹

الفرع 2: الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.²

إن نموذج الذكاء الاقتصادي في و.م.أ يعتبر من النماذج الرائدة وهذا نظرا لأنها من البلدان السبابة في مجال الاستعلام بصفة عامة والذكاء الاقتصادي على وجه الخصوص، وقد أصبح هذا الأخير مجالا للدراسة والتكوين.

كما اهتمت و.م.أ بالابتكار و التحديث خصوصا من طرف المنظمات ، حيث قامت في سنة 1992 بوضع برنامج (SBIR) Small Business innovation research يتضمن تحفيزات مالية جد هامة للمنظمات المبتكرة ، ففي سنة 2008 على سبيل المثال قدرت الميزانية الموجه لذلك ب 142.7 مليار دولار أمريكي ، و تجدر الإشارة الى أن معدل تمويل إجمالي مشاريع البحث و التطوير يتراوح بين 25 % و 30 % و يبلغ 60% في مشاريع البحث القاعدي و في نفس الاطار ، و في نفس الاطار ، أنشأت CIA (الوكالة المركزية للذكاء المختصة بالاستعلام الاقتصادي) في سنة 1999 صندوقا للاستثمار يتم بتزويد المنظمات

¹ جمال الدين سحنون، فاضل عبد القادر، مرجع سابق ص 17

² أمزيان أنيسة، دور الذكاء الاقتصادي في الاستجابة لانعكاسات وتحديات العولمة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 97

الاقتصادية بما تحتاجه من ملومات فالصندوق يعمل بالتنسيق مع كل الفاعلين الأمريكيين في مختلف المجالات كالمستثمرين و الباحثين و غيرهم . إن هذا النوع من التعاون بين القطاعين العام و الخاص الذي أفرزه الصندوق قد حفز الجيش الأمريكي بعد أربعة سنوات على إنشاء صندوقه الخاص للاستثمار يهتم بالتكنولوجيات الحربية التي تساعد الجنود في ساحة المعركة ، بالإضافة الى ذلك هناك و كالة الأمن الوطني (NSA) و المجلس الوطني الأمني (NSC) التي تهتم بالمواضيع الداخلية و الدولية المتعلقة بالأمن الوطني الأمريكي ، و كذا مواضيع الاقتصاد الدولي و سياسات الدفاع للدول الأجنبية و يظهر جليا من خلال النموذج الأمريكي للذكاء الاقتصادي أنه يتمحور حول البيت الأبيض و المجلس الأمن الوطني ، التي تهتم بكافة المجالات التي تعتبرها الو.م.أ استراتيجية و حيوية ، فهذه الهياكل شبيهة بقاعة العمليات الحربية التي يتم فيها تجميع المعلومات المفيدة و من ثم توزيعها على الفاعلين العموميين و الخواص المعنيين بها ، و يلاحظ كذلك ، أن الخصوصية الأمريكية تتمثل في الوكالات الخاصة للاستعلام ، بالإضافة الى وجود عدد من المؤسسات الرسمية و المجالس التي تتمركز لديها المعلومات و التحاليل الخاصة بالمستوى الدولي ، تأمين و حماية أنظمة المعلومات و في الاخير يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي في الو.م.أ يرتكز على مبدأ التأثير و عمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل و الخارج، لذلك كانت استراتيجية الذكاء الاقتصادي في الو.م.أ هجومية بامتياز بالإضافة الى أنها دفاعية عن طريق المحافظة على أسرار الأعمال سواء كانت استراتيجية أولا ما دامت أنها خاصة بالمنظمة و هذه الحماية تمس كل أنواع المعلومات مالية ، اقتصادية ، تجارية أو صناعية.¹

الفرع 3: النموذج الفرنسي

تتميز فرنسا بدرجة عالية من التصور لمفهوم الذكاء الاقتصادي وهيكله قوية للعمل الجماعي، وتطورت ممارسات هذا النشاط منذ عدة سنوات، في الأصل تحت رعاية بعض الرود والنبض العام الذي تجلى على وجه الخصوص من خلال انشاء وتطوير وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) وفي السنوات الأخير

¹ أمزيان أنيسة، مرجع سابق، ص 98

2 عبد القادر شتيح، دور الذكاء الاقتصادي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة دكتوراه، تخصص إدارة اعمال، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2016، ص168

الفصل الاول: الإطار النظري للذكاء الاقتصادي

أعطت المهام الوزارية المشتركة شؤون الذكاء الاقتصادي رؤية العامة لهذا النشاط وساعدت في تشكيل سياسة له في المصالح الحكومية.

سابقا، قامت الوكالات العامة وشبه الحكومية بحملات نوعية وتكوين ولكن نادرا ما لوحظت إجراءات عملية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و بدأت هذه الإجراءات تلقى الاهتمام في فرنسا ، من قبل مختلف الهيآت المسؤولة عن التنمية الاقتصادية و غيرها من المنظمات ، و يتم ذلك أساسا من خلال إجراءات جماعية ممولة عن الموارد العامة ، نظرا لعزوف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن دفع هذا النوع من الخدمة تتحقق هذه الإجراءات من خلال منصات جماعية لليقظة و الذكاء الاقتصادي تتجز في جميع أنحاء القطاعات المهيمنة أو أقطاب المنافسة ، بإنشاء شبكات مؤسسات أو مجموعات من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنفذ هذه الإجراءات الجماعية على المستوى الإقليمي و هي خطوة أولى في سبيل تبني هذه المؤسسات لاستراتيجية الذكاء الاقتصادي .

كما تساعد هذه الإجراءات على تغذية التفكير الاستراتيجي، وتعزيز التعاون بين الأعضاء، وتبادل المعرفة والمعلومات. تعزيز القدرة على التواصل حول أدائها وإنجازاتها ضمن بنية تحتية آمنة. ومنها ما يوفر كذلك بالإضافة للخدمات الخاصة، خدمات التقارير، أسئلة، أجوبة ودراسات لهذا تعد هذه المنابر أكثر كفاءة باستهداف مؤسسات تنتمي لصناعات استراتيجية.¹

¹ عبد القادر شتيح ، مرجع سابق ، ص 169

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

في هذا المبحث سنتطرق لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الذكاء الاقتصادي.

المطلب 1: دراسة وسام داي.

دراسة وسام داي، الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم - دراسة حالة الصناعية الصيدلانية والبيوتكنولوجيا فيالجزائر، أطروحة دكتوراه في التسيير، جامعة باتنة 2016، اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على كيفية التوظيف أدوات الذكاء الاقتصادي لتحقيق ميزة تنافسية للأقاليم وتحويلها الى فضاءات مكانية تتمتع بعوامل تنافسية جذابة للفعاليات الاقتصادية المختلفة. توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مهمة مفادها الدور الكبير الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي الإقليمي في تثمين مكانه الإقليم ودعم الصناعة في الجزائر بما يتلاءمومخصصياتها الإقليمية. و ذلك من خلال تقسيم البحث الى أربعة فصول حيث تناول الباحث في الفصل الأول خمس مباحث ، المبحث الأول الذي مركز على التطور المعرفي مصطلح الذكاء الاقتصادي و علاقته بالممارسات التنظيمية الأخرى كالاستشراف و إدارة المعرفة و هذا على المستوى الجزئي و الكلي ضمن تفاصيل المبحث الثاني ، في حين ركز المبحث الثالث على التعرف على مفهوم الإقليم و النظريات المرتبطة بالتنمية الإقليمية ، أما المبحث الرابع تناول مفهوم تنافسية الإقليم و المبحث الأخير يشير الى الجاذبية الإقليمية ، أما الفصل الثاني تضمن إسقاطا لمضمون سياسة الذكاء الاقتصادي على البنية المكانية الإقليمية من خلال عدة محاور لخمس مباحث ، مكونات الذكاء الاقتصادي و أهمية المبحث الأول و عرض دور تهيئة الإقليم و سياسة المدن الجديدة في تجسيد مسعى تنافسية الإقليم الذي يتمحور حوله المبحث الثاني و جدوى ممارسات اليقظة و تطبيقات دورانالمعلومة الاقليمية ضمن المبحث الثالث، بالنسبة للفصل الثالث قسم الى أربعة مباحث، حيث أن الأول يقدم عرضا لواقع الاهتمام بسياسة الذكاء الاقتصادي و الاستشراف و مكانتها المؤسساتية و المنهجية في أداء المجموعة الوطنية الجزائرية المبحث الثاني قراءة لمحتوى المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ويقدم المبحث الثالث عرضا لأهم التوجهات العالمية للصناعة البيو تكنولوجية وختاما بالمبحث الرابع الذي يركز على تشخيص مقومات الاستراتيجية وختاما بالمبحث الرابع الذي يركز على

الفصل الاول: الإطار النظري للذكاء الاقتصادي

تشخيص مقومات الاستراتيجية الصناعية في الجزائر وعلاقتها باستراتيجيات الاقليم التنافسي، أما الفصل الأخير تناول دراسة قياسية مكانية لطبيعة التركيز الصناعي في الجزائر.

المطلب 2: دراسة حميدوش أحمد

دراسة حميدوش أحمد، الذكاء الاقتصادي: فهمه وانشاؤه وتأصيله واستعماله أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، تحاول هذه الدراسة التمعن في الحدود الاصطلاحية للذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة والمنظمة بفرض التوصل الى تعريف جامع يحتوي على حد أدنى من التوافق بين الباحثين، وكذا الاستبدال بتجارب الدول الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي من أجل استيعاب كيفية تطبيقه في بيئة الأعمال الجزائرية، من خلال تقسيم البحث الى أربعة فصول في الفصل الأول تم تناول المفاهيم الخاصة بالذكاء الاقتصادي وتمت معالجة مفهوم الذكاء ومختلف أشكاله ومستوياته وتمت الإشارة الى التعاريف التي تفسر الذكاء الاقتصادي مع التمييز بين المرادفات المكونة له بغرض تبسيط المفاهيم، ابراز مختلف التطورات التي عرفها مفهوم الذكاء الاقتصادي أما الفصل الثاني فتم التطرق الى العناصر المكونة للذكاء الاقتصادي و المقارنة بين اليقظة والذكاء الاقتصادي، الفصل الثالث تناول الذكاء الاقتصادي على المستوى الكلي بحيث تم عرض التجارب الدولية الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي.

والقيام بدراسة مقارنة بين تونس والمغرب والجزائر و ابراز تجربة فرنسا في مجال الذكاء الاقتصادي الاقليمي أما الفصل الأخير فتناول الذكاء الاقتصادي على المستوى الجزئي بحيث تمتاز الاحاطة بكيفية ممارسة الذكاء الاقتصادي في المنظمة من حيث البعد الاستراتيجي والاجرائي والتنظيمي معمرعات ادارة التغيير وشرح العلاقة بين المحيط والمنظمة والادوات والوسائل التي تدير هذه العلاقة، توضيح الجوانب الخاصة بممارسة اليقظة وكيفية تقدير هذه الممارسة.

المطلب 3: دراسة شتيح عبد القادر.

دراسة شتيح عبد القادر ، دور الذكاء الاقتصادي في تسيير الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الإشارة الى حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير ، تخصص ادارة أعمال ، كلية العلوم

الفصل الاول: الإطار النظري للذكاء الاقتصادي

الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2014 ، تحاول هذه الدراسة التمعن في الحدود و الاصطلاحية للذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة و المنظمة بغرض التوصل الى تعريف جامع يحتوي على حد أدنى من التوافق بين الباحثين وكذا الاستدلال بتجارب الدول الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي من أجل استيعاب كيفية تطبيقية في بيئة الأعمال الجزائرية ، من خلال تقسيم البحث الى أربعة فصول في الفصل الاول تم تناول المفاهيم الخاصة بالذكاء الاقتصادي و تمت معالجة مفهوم الذكاء و مختلف أشكاله و مستوياته و تمت الاشارة الى التعاريف التي تفسر الذكاء الاقتصادي مع التمييز بين المرادفات المكونة له بغرض تبسيط المفاهيم ، ابراز مختلف التطورات التي عرفها مفهوم الذكاء الاقتصادي أما الفصل الثاني فتم التطرق الى العناصر المكونة للذكاء الاقتصادي و المقارنة بين اليقظة و الذكاء الاقتصادي ، الفصل الثالث تناول الذكاء الاقتصادي على المستوى الكلي بحيث تم عرض التجارب الدولية الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي

القيمة المضافة تتمثل في ان كل من الدراسات السابقة درست موضوع الذكاء الاقتصادي في جانب في حين ان هذه الدراسة تتطرق لموضوع واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر مع استخدام احصائيات حديثة من 2014 الى 2017

خلاصة الفصل الأول:

يمكن القول من خلال الفصل أن نظام الذكاء الاقتصادي يمثل مفهوماً جديداً نشأ في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، يشمل كافة العمليات المرتبطة بإدارة المعلومات والمعارف، أياً كان مجالها، والاستفادة منها كأسلحة استراتيجية في الصراع التنافسي بين المؤسسة ومنافسيها. فهو يطبق على المستوى الكلي للدولة أو على المستوى الجزئي.

تمهيد:

إن التطور الاقتصادي اليوم أصبح مطلب كل العالم نتيجة انتشار المعلومة ، هذا ما أدى بالمؤسسات الجزائرية محاكاة المؤسسات المتطورة من اجل الوصول إلى مستواها. واحتلال مكانة في السوق ، إضافة إلى مواجهة المنافسة بكل وسائل الدفاع المتاحة.

كل هذا يحتاج إلى ذكاء اقتصادي يتمثل في الاستباق للمعلوماتي من اجل استغلال الفرص المتاحة في السوق ، هذا ما يحتاج إلى أدوات وآليات مناسبة لذلك.

ومن جهتها الدولة تسعى لان يكون اقتصادها الوطني قويا ، مستقطبا لاستثمارات بمختلف انواعها منتجا للسلع والخدمات التي تنافس على المستوى العالمي وتحقق نموا في الدخل الوطني باستمرار يضمن لها الاستقرار الاقتصادي نظرا للتكاليف الكبيرة التي تتطلبها تدابير الذكاء الاقتصادي ، ينبغي للدولة ان تساهم في تطويره وتفعيله.

وفي هذا الإطار جاء اهتمام السلطات الجزائرية بمبدأ الذكاء الاقتصادي واتخذت تدابير عدة في هذا المجال دعما للاقتصاد الوطني ، من بين سياسة الدعم استعمال تكنولوجيا المعلومات ودعم البحث والتطوير والإيداع التكنولوجي، إنشاء نظام المعلومات الوطني والذي يشمل عدة مراكز تعمل على إنتاج المعلومات الاقتصادية عن طريق جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونشرها.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى واقع الذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة الجزائرية ومعرفة جميع الجهود المبذولة في هذا المجال وأهم المعوقات التي تقف أمام ممارسة الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الجزائرية والدولة.

المبحث الأول: نظرة حول الذكاء الاقتصادي والجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية

شهدت الجزائر عدة تغيرات في ميدان الاتصال والإعلام من خلال هذا المبحث سنتعرف على مجموعة من الأنظمة والجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية

المطلب الأول: نظرة تشخيصية على أنظمة البحث والتطوير

تهتم كافة البلدان بنشاط البحث والتطوير وتخصص من أجل ذلك ميزانيات معتبرة من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومراكز البحث المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي.

كما يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من أهم معوقات التنمية التي يجب التحدي لها وإيجاد الإجراءات العلمية لتداركها.

وقد ساهمت عوامل أخرى في مدى التأخر التكنولوجي كتقلص منح الطلبة للدراسة في الخارج وخاصة في دور أوروبا سنة إلى سنة ، وكذلك تناقص المنح الأوروبية الموجهة للطلبة الأجانب وبروز أزمة في أنظمة التعليم والتكوين وعدم قدرتها على إعادة إنتاج الكفاءات في الميادين العلمية والتقنية. أما مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فلم يعرف تطورا ملحوظا رغم اعتباره كمييار لتحديد القدرة على المستوى الدولي.

ويهدف تدارك الدفع، تم إعداد برنامج متكامل يسمى بالمخطط الخماسي (1999-2000) الذي حدد الإطار التنظيمي والمؤسسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ومن أجل متابعة أحسن لتطبيق هذا المخطط تم تعيين الوزير المنتدب لدى وزارة التعليم العالي في أوت 2000. ويهدف هذا المخطط إلى ما يلي:

- ضمان ترقية البحث والتطوير
- دعم القواعد التكنولوجية للبحث والتطوير
- رد الاعتبار لوظيفة البحث
- دعم تحويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير¹

وقد واصلت الحكومة عملها بإصدار عددا من المراسيم التنفيذية بغرض تحديد المهام والأهداف ومنها:

¹: رضا تير، مرجع سبق ذكره، ص 10-11

- المرسوم التنفيذي 99-243 المؤرخ في 11 أكتوبر 1999 الذي يحدد تنظيم وإدارة المكاتب الفرعية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- المرسوم التنفيذي 99-256 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء وتنظيم إدارة المخابرات البحثية
- المرسوم التنفيذي 99-257 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء وتنظيم وإدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي التكنولوجي.
- المرسوم التنفيذي 99-258 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد كفاءات ممارسة المراقبة المالية على المؤسسات ذات الطابع العالي والمهني والمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي ومختلف وحدات البحث.

بالإضافة إلى ذلك ، تم إنشاء صندوق للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ 5 مليارات دج حوالي (71 مليون دولار) ، خاص بالإدارة ومخابرات ومراكز وحدات البحث لمختلف القطاعات.¹

المطلب الثاني: الجهود المبذولة في مجال الذكاء الاقتصادي بالجزائر

بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها نظام الذكاء الاقتصادي عالميا ، شرعت السلطات العمومية في الجزائر ببذل جهود التي سوف نتطرق لها فيما يلي:

أولا: النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية

عملت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لنظام وطني للمعلومات الاقتصادية وذلك لتلبية متطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة. حيث أن معظم الدراسات حول الموضوع ذاته أولت اهتماما بالدور الذي يليه هذا النظام كونه يعد البنية التحتية لنظام الذكاء الاقتصادي والذي ينطوي على تجميع وتنسيق المعلومات المتاحة²

¹رضا تير، مرجع سابق، ص 11

²نسرين مغمولي دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016\2015 ص 180

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

في المكتبات ومراكز الوثائق والتوثيق ومراكز المعلومات الأخرى محليا. ويمكن عرض الأهداف الأساسية لهذا النظام فيما يلي:

- توفير المعلومات المتكاملة التي تساعد المستثمرين في التعرف على نظم الاستثمار واكتشاف المجالات والفرص الاستثمارية المتاحة.
 - الاسهام مع مختلف الأجهزة والمؤسسات وقطاعات الأعمال من خلال القيام ببناء قاعدة واسعة من أنظمة المعلومات المرتبطة بتلبية متطلبات بناء الاقتصاد، والقائم على الحرية الاقتصاديّة واليات السوق.
 - توسيع مجالات الأنشطة المعلوماتية وتدعيم التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة، وإيجاد أنشطة جديدة تسهم في زيادة فرص العمل وتوفير مصادر جديدة إضافية لتنمية الموارد وتحسين مستويات الدخل.
 - إقامة نظام متكامل يعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية لإنتاج وحفظ وتبادل البيانات والمعلومات المكانية والوصفية للموارد الاقتصادية المختلفة على المستوى الوطني، مع توفير الآلية التي تمكن من تحقيق الاستفادة الفعالة من مخرجات نظم الاستشعار عن بعد.
 - نشر الأساليب الجديدة في استغلال المعلومات الاقتصادية وفهمها
 - التفاعل مع مختلف أنظمة المعلومات الدولية بما يسمح من تحسين فرص الاستثمار
 - التفاعل مع مختلف أنظمة المعلومات، واختيار من بين البدائل المتاحة للاستيراد
- ومن أجل تجسيد هذا النظام سيتم تقديم بشكل مختصر مراكز المعلومات الاقتصادية في الجزائر والتي تتمثل فيما يلي:

أ-النظام الوطني للمعلومة الإحصائية (SNIS):

بعد اتباع الجزائر لأسلوب الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، وما يتطلبه هذا التطور من معلومات دائمة ومتجددة يساهم بنظام المعلومات الإحصائي كثيرا في توفيرها، وبالأخص، النظام فرعي المنتج للإحصائيات التجارية¹

¹ طراد هشام، بن ثابت علي، النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية كطرف بديل لإدارة وسلامة المنظومة المصرفية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 35، 2014، ص 169

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

الذي يمثل شرطا اوليا لإعطاء الانتاج الوطني أحسن قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية وذلك بإنجاز الدراسات التي تدور حول تقييم الاسواق الممكنة واحتياجاتها للبضائع، عن طريق استعمال مختلف الجداول والمؤشرات الاحصائية من اجل انجاح معاملاتها التجارية الدولية.¹

1. المركز الوطني للمعلومة الاحصائية **CNIS**: أنشئ من اجل تلبية الاحتياجات الداخلية لتأدية

اجراءات تخليص البضائع والتسيير الاداري لمختلف المصالح من جهة ومن جهة اخرى تزويد سلطات الدولة والمتعاملين الاقتصاديين بالمعلومة الاحصائية التي تتميز بالمصداقية والدقة في الوقت المناسب لمساعدتهم على اتخاذ القرار المناسب. المركز تابع للمديرية العامة للجمارك حيث انه مكلف بإعداد الاحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر.

2. الديوان الوطني للإحصاء **ONS**: يتولى هذا الديوان مهمة انجاز جميع الانشطة الاحصائية

المتعلقة بإعداد التخطيط الوطني وكل الاحصائيات التي تسمح بمعرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ويعتمد الديوان في انتاجه للمعلومات (المعلومات الخاصة بتقنيات الاسعار بالنشاط الاقتصادي، بالمبادلات الخارجية بالمؤشرات المالية والنقدية... الخ) على عدد من الطرق والاساليب التي تمكنه من اداء مهامه بالكيفية الصحيحة والفعالة.

3. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية **ALGEX**: وتندرج هذه الوكالة في إطار توسع

المبادلات التجارية والاندماج العالمي وهو الغرض الذي اسست من اجله الوطنية لترقية الصادرات الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 174 في 12 جوان 2004 ، الذي وفر اليات للصادرات خارج المحروقات ، ووضع تحت وصاية وزارة التجارة.

4. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة **CACI**: تمثل المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة

والخدمات لدى السلطات العمومية وتقوم هذه الغرفة بلفتاج ونشر مجموعة عن المعلومات عن التجارة والصناعة في الجزائر ، حيث ان هذه المعلومات موجهة اساسا الى اصحاب المنظمات والمستثمرين.

5. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**: وهي وكالة تابعة لرئاسة الحكومة ، مكلفة اساسا

بالبحث والدراسة وتقديم المقترحات والآراء من اجل ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر.²

¹ طراد هشام، بن ثابت علي، مرجع سابق، ص 170

² رحيم حسين، دريس يحي، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتنقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17، 18، افريل، 2006، ص 582

ب- نظام المعلومات العلمية والوثائقية **SNIS**: يهتم هذا النظام بإثراء معارف ومعلومات متخذي

القرار من خلال المعلومات العلمية والوثائقية التي يوفرها ويشمل هذا النظام المركزيين التاليين:

1 مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST: يعتني المركز بالدراسة والبحث والتطبيق الواسع

في جمع المعلومات ومعالجتها واسترجاعها وتنظيمها عبر الحواسيب والشبكات عن طريق توفره على

عدة اقسام ومخابر. إن هذا المركز يحتل مكانة هامة في مجال تطوير وتطبيق تكنولوجيات

المعلومات والاتصال في الجزائر وذلك من خلال الدور المنوط به خاصة في ميدان ترقية استعمال

الانترنت وإقامة شبكات الربط المعلوماتي ويمكن ذكر أهم انجازات هذا المركز في النقاط التالية:

• المساهمة في تشييد مشروع الجامعة الافتراضية

• تطوير العديد من المواقع في شبكة الانترنت

• تطوير عدة منتجات في مختلف مجالات التسيير منها: سجل للتسيير الوثائقي ، الرصد الوطني

للرسائل والاطروحات ، وضع قاعدة بيانات للكلمات المفتاحية للجزائر ، تكوين قاعدة بيانات للكفاءة

البشرية والفنية الوطنية ، انشاء المراكز الجهوية للتوثيق ، اصدار مجلة متخصصة في المعلومات

العلمية والتقنية الى جانب العديد من التقارير والبحوث العلمية.

2 المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية CNIDE: يعمل المركز على مهمة جمع وتصنيف

الدراسات ذات الطابع الاقتصادي ، كما يقوم بتنسيق كل الجهود التي تسعى الى انشاء وتطوير مراكز

المعلومات والوثائق الاقتصادية يقوم هذا المركز بإنجاز مجموعة من الاعمال والاصدارات اهمها:

فهرس المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي الوطني ، فهرس الدراسات الاقتصادية ، فهرس مصادر

المعلومات الاقتصادية وفهرس مكاتب الدراسات الاقتصادية على المستوى الوطني.

وفي الاخير ، لابد من تنسيق وظائف مختلف مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر

بشكل يسمح بتقريب المسافة بين منتجي المعلومة ومتخذي القرار أيا كان مستواهم سواء على المستوى الكلي

او الجزئي.¹

¹ عبد الحليم حمزة نحو بناء النموذج الذكاء الاقتصادي في الجزائر ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول

التنافسية جامعة حاسبة بن بوعلي شلف يومي 6-7 نوفمبر 2012 ص-ص12،13

ثانيا: الأنشطة العلمية في مجال الذكاء الاقتصادي بالجزائر

سنة 2000: انعقاد ملتقى حول الذكاء الاقتصادي نظم من طرف "WORLDTRADE CENTER LOCAL" وتعتبر هذه الظاهرة نتاجا عن شراكة ما بين مصلحة الدراسات العليا المتخصصة في الذكاء الاقتصادي لمعهد الترجمات والعلاقات الدولية في جامعة UNIVERSITY MARC BLOCH ب STASBOURG ومدرسة الحرب الاقتصادية في باريس وفي خضم اليومين المنظمين حضر مئات الأشخاص من ضمنهم عدد من مسيري المؤسسات الجزائرية الكبيرة. كما تميز هذا الملتقى بحضور وزيرين سابقين للاقتصاد والتجارة الخارجية لعام 1995 ولقد تم من خلال هذا الجمع عن الحضور الإشارة إلى المشاكل الاستراتيجية التي وجب أن يعالجها الاقتصادي الجزائري من: قسوة المنافسة ، المؤثرات على السوق الخارجية الجزائرية ، مخاطر هشاشة الاقتصاد المستورد الناجمة عن الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي وصعوبة صياغة سياسة اقتصادية هجومية.

سنة 2004: بدا الاهتمام باليقظة والذكاء الاقتصادي على المستوى الأكاديمي وبدرجة أقل على مستوى الدولة والمؤسسات ، حيث أن في 6 جوان 2004 تم تنظيم ملتقى من طرف مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية بالجزائر، دار موضوعه حول اليقظة التكنولوجية في المؤسسة الجزائرية وأكد المتدخلون على إجبارية امتلاك نظام اليقظة ككل والتكنولوجية على وجه الخصوص لمواجهة مختلف الرهانات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في ظل المحندمة.

سنة 2005: انعقد أول ملتقى دولي بالجزائر العاصمة حول الذكاء الاقتصادي و اليقظة يومي 10 و 11 أبريل كان هدفه تقديم مجموع النشاطات و الحلول التي تسمح بضمان أحسن تقبل لمفاهيم ، طرق و أدوات الإدارة بالذكاء الاقتصادي كان تحت رعاية غرفة التجارة و الصناعة بالجزائر ، وزارة الصناعة ، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الوطني إضافة إلى كبرى المؤسسات الجزائرية (سوناطراك ، سونلغاز ، نפטال) بمشاركة السيد كل من " مراد مدلسي " ، allain juillet المسؤول الأعلى المكلف بالذكاء الاقتصادي ، bernard caragon نائب مكلف بالتقرير حول الذكاء الاقتصادي سنة 2003 pierre moulevat رئيس المهام الاقتصادية بالسفارة الفرنسية .

سنة 2006: دعوة مجلس الحكومة المؤسسات بتبني الذكاء الاقتصادي وذلك في إطار التطوير الصناعي¹

¹ انيسة امزيان، مرجع سبق ذكره، ص 155

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

حيث تم تعريف اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 30 ديسمبر وكذا تحديد أهدافه ، فقد اعتبرها النشاط الذي يعني بجمع ، تحليل ، معالجة ونشر المعلومة ذات الصلة والتي تساهم في إنتاج المعارف الضرورية لاتخاذ القرار وتسيير المؤسسات التي النسيج الصناعي الوطني. كما تعتبر مسعى لتوقع وتصور مشاريع مستقبلية تقوم على العلاقات التي تربط بين شبكات المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين¹.

في شهر فيفري من سنة 2007: تبني الدولة إعادة إطلاق الجهاز الصناعي وتكريس الموافقة على منهج الذكاء الاقتصادي كعامل منافسة وإبداع بالنسبة للمؤسسة ومن هنا تم إعطاء تعريف محدود للذكاء الاقتصادي تمثل في: " جمع، استغلال و بث المعلومة التي تعتبر المادة الاستراتيجية الأولية لقرارات وقيادة المؤسسة".

في شهر سبتمبر 2007: تم تأسيس أول مدرسة جزائرية للذكاء الاقتصادي ، هذا ما أعلن عنه مسؤول مكتب الاستشارة (مدير الجماعة الاتصالات) viporoup " عمور زيار " من خلال الملتقى المنظم بالجزائر العاصمة ، هذا المشروع بدا بشراكة بينه و بين benoit de saint serum مؤسس المدرسة الأوروبية للذكاء الاقتصادي بفرنسا .

ذات المشروع ملاً فراغ كبير في هذا المجال أين كان مفهوم الذكاء الاقتصادي تقريبا مجهولاً من طرف مؤسساتنا ومنظماتنا العامة والخاصة.

سنة 2008: تم انعقاد ملتقى دولي حول " الحكامة في المؤسسات والذكاء الاقتصادي للأيام الممتدة من 14 إلى غاية 16 جوان من سنة 2008 والذي اعتبر محاولة من الدولة الجزائرية لتوعية المؤسسات الجزائرية لتأمين نفسها. وكذا طرحت فكرة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي بغرض فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكومي والخواص.

سنة 2009: نظمت وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات ملتقى حول الذكاء الاقتصادي بمقر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية algex بالحمدية بالجزائر العاصمة وقدمت خلال هذا الملتقى مداخلات² لخبراء

¹ أنيسة امزيان، مرجع سابق، ص 156

² نسرين مغمولي، مرجع سبق ذكره، ص 179

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

جزائريه دوليين حول الجوانب الاستراتيجية للذكاء الاقتصادي في إطار تطبيق برنامج الإنعاش من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الدور الحاسم لليقظة الاستراتيجية وخدمة الذكاء الاقتصادي في إنعاش الصناعة الجزائرية¹.

سنة 2010: احتضنت الجزائر العاصمة يومي 17 و 18 ماي الملتقى الدولي الرابع حول الذكاء الاقتصادي وتسيير الخبرات، حيث تناول اللقاء الذي نظم بالتعاون بين وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات ومكاتب الاستشارة الوطنية والأجنبية حسب المنظمين طرق وأنماط ووسائل وضع خلايا لليقظة والذكاء الاقتصادي هذا الأخير الذي يهدف بالدرجة الأولى الى الحد من مجال الشكوك من اجل تقادي اتخاذ قرارات عشوائية في جميع القطاعات الاقتصادية بفضل رؤية أوضح.

سنة 2011: نظم المؤتمر الخامس حول الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية بالجزائر العاصمة يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 ضمن مجموعة vip تحت إشراف وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار، هذا المؤتمر يخص التحويل من اجل مؤسسات المعلومة.

سنة 2012: نظم ملتقى دولي حول موضوع الذكاء الاقتصادي والمتطلبات التنموية من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة باجي مختار (عنابة - الجزائر) وذلك يومي 9-10 ماي 2012، حيث سعى الملتقى إلى التركيز على قيم الذكاء الاقتصادي من خلال مستوياته ومتطلباته وعرض التجارب العالمية في مجال الذكاء الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة. ووفر الملتقى فرصة ثمينة لتبادل أفكار المتخصصين في ميدان محاور الملتقى والاستماع إلى وجهات النظر المتعددة بشأن أهم القضايا وتقريب وجهات النظر والبحث عن الحلول لخدمة المستقبل.

كما تم تنظيم الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 6 و 7 نوفمبر 2012².

سنة 2014: تم انعقاد الأنشطة العلمية الآتية:

¹نسرين مغمولي، مرجع سابق، ص 179

²Boukarara Ammar, chlal rachid « vers un modèle algérien d'intelligence économique : bilan des actions menées 2005-2014, actes du séminaire international sur l'intelligence économique, école des hautes études, hôtel Sheraton, 21-22 mai 2014, p135

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

انعقاد ملتقى وطني رابع حول نظام المعلومات ، اليقظة الاستراتيجية و الذكاء الاقتصادي بين حتمية التفاعل أو الزوال يومي 17 و 18 مارس 2014 و ذلك بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي تحت رعاية السيد مدير الجامعة بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و مخبر المحاسبة المالية ، الجباية و التأمين Cofifas، تمثلت أهداف الملتقى في حتمية إعادة رسم أهداف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل العولمة و المنافسة الاقتصادية الدولية ، إبراز أهمية و أهداف اليقظة الاستراتيجية و استشراف المستقبل لمواجهة المنافسة إبراز أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري لمسايرة تقنيات التسيير الحديثة و مواجهة متغيرات المحيط الداخلي و الخارجي للمنظمة و أخيرا بلورة اقتراحات لتبني متطلبات التسيير الحديثة وفق خصوصية الاقتصاد الجزائري .

كما نظمت كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر بجامعة خميس مليانة المؤتمر العلمي السنوي الأول لذكاء الاقتصادي حول موضوع " الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي " و ذلك يومي 22-23 أبريل 2014 المؤتمر هدف إلى إبراز توجه و نظرة عصرية عن الاقتصاد الرقمي ، من خلال تشخيصه و تحديد الأولويات التي يجب إتباعها و قواعد الحاكمة في هذا المجال ، و الى وضع مؤشرات بخصوص الاستثمارات في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و أثرها على النمو الاقتصادي ، و كذا تحفيز و نشر الريادة في وتيرة هذه التكنولوجيات في المنظمات و الإدارات .

و بمساهمة كل من كلية العلوم الاقتصادية ومخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة بجامعة باجي مختار عنابة -الجزائر ، نظم المؤتمر الدولي الثاني للذكاء الاقتصادي تحت عنوان " اليقظة الاستراتيجية ونظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية " على مدار يومي 29-30 أبريل 2014 وشهد الملتقى مشاركة أزيد من عشرين ولاية مثلتها مختلف جامعات الوطن إلى جانب نخبة من الأساتذة من البلدان العربية ، على عرار جامعة اربد بالأردن وجامعة فلسطين.

انعقد ملتقى دولي بالمدرسة العليا للتجارة تحت عنوان الذكاء الاقتصادي رهان أساسي للتنافسية " يومي 21-22 ماي 2014 قوامه خلق فضاء قادر على تنظيم دراسة حول مسألة الذكاء الاقتصادي ، ليس فقط من منظور الخطوات الأحسن إتباعها لتطبيقه ، و لكن بمنظور الأجهزة الوطنية الواجب تأسيسها انطلاقا من خبرات ثقافات الذكاء، كذلك ليستمن وجهة النظر التشريعية و التنظيمية¹ و حسب ، بل من الناحية التقنية

¹ عبد الوهاب سيواني، نحو اندماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2016، ص303

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

أيضا ، و حسب وجهة نظر الباحثين المشاركين في الملتقى فان نظام الذكاء الاقتصادي يعد ضرورة لا غنى عنها تحدد استمرارية نمو و تنافسية المنظمات .

عام 2015: لقد تم تنظيم ملتقى دولي خامس حول " أداء المنظمات و الحكومات و الأمن الاقتصادي " من طرف كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة ظاهري محمد ، بشار -الجزائر بالتنسيق مع مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية في الجنوب الغربي يومي 29-30 اكتوبر 2015 ، و قد تطرق هذا الملتقى إلى إشكالية الذكاء لأقتصادي في الجزائر من خلال محوره السادس " الذكاء الاقتصادي و علاقته بالأمن الاقتصادي " ، حيث وضح هذا الملتقى ادوار الفاعلين في المجتمع من منظمات حكومية و خاصة في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال إدماج الذكاء لأقتصادي على مستوى مناهجها التسهيرية خاصة في ظل التحديات القائمة و المستقبلية التي تفرزها آليات العولمة و الانفتاح الاقتصادي¹ .

عام 2017 : انعقاد الملتقى الدولي الثاني حول " الذكاء الاقتصادي و أخلاقيات الأعمال كأساس لحوكمة العلاقات بين المنظمات يومي 24-25 اكتوبر 2017 بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة الجيلالي اليابس ، بسيدي بلعباس -الجزائر ، لقد حال هذا الملتقى مناقشة علاقة التكامل بين الذكاء الاقتصادي و أخلاقيات الأعمال في بيئة الأعمال الحالية ، وهذا لضمان نجاح المبادلات و العلاقات الاقتصادية بين المنظمات إذ يجب ان تستكمل الحكومة تأسيسها عن طريق اعتماد البعد أعلائقي القائم على أساس استراتيجي -أخلاقي .

هذه النظرة تعتبر بمثابة محاولة لتأسيس حوكمة جديدة تأخذ بعين الاعتبار نظم المعلومات والذكاء الاقتصادي من منظور استراتيجي يهتم بالجمع بين الحوكمة وبين الذكاء التنظيمي الأخلاقي. وبمعنى مختصر يحاول هذا الملتقى تطوير رؤى جديدة حول مفهومي الذكاء الاقتصادي وأخلاقيات الأعمال والبحث في دورها كوسيلة لحوكمة العلاقات بين المنظمات.

كما تم تنظيم يوم دراسي تحت عنوان إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي مفاتيح للرفع تنافسية المنظمات في جامعة فرحات عباس -سطيف - 1-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من قبل غرفة البحث وذلك يوم 30 نوفمبر 2017.²

¹ عبد الوهاب سيواني، مرجع سابق، ص 304
²: أنيسة امزيان : مرجع سبق ذكره . ص 160

ثالثا: الإطار المؤسسي والتنظيمي:

في عام 2008، تم انشاء المديرية العامة لليقظة الاقتصادية والدراسات والاستشراف (DGIEEP) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 101-08 المؤرخ في 25 مارس 2008 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الصناعة وترقية الاستثمار والتي اريد لها مرافقة المنظمات الاقتصادية الجزائرية خاصة الصناعية منها في انتهاج اليقظة والذكاء الاقتصادي كأسلوب عمل. ان انشاء هذه المديرية العامة جاء استجابة لمتطلبات تفعيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية و بعد التعديل الوزاري الذي حصل في 28 ماي 2010 و الذي بموجبه دمج وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في 25 جانفي 2011، تم تغيير لليقظة الاستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الدراسات و الاستشراف الى المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الاحصائيات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-17 المؤرخ في 25 جوان 2011، و قد اصبحت بذلك تضم ثلاثة اقسام هي : قسم اليقظة الاستراتيجية و المعلومة الاقتصادية، قسم الدراسات الاقتصادية ، قسم الاحصائيات و التحقيقات و التقييم.

ان هذه البنية المؤسسية على مستوى وزارة الصناعة تعكس وبكل وضوح عدم التحكم في مفهوم الذكاء الاقتصادي والفرق بينه وبين اليقظة بمختلف أنواعها، هذا ناهيك عن عدم الاستقرار في هيكلية هذه البنية التي تتميز بالتعديل المتكرر، ليستهدف التقويم وانما استجابة للتعدلات التي تمس تسمية وتنظيم وزارة الصناعة عند كل تعديل وزاري او حكومي لتصبح حاليا تسمى بوزارة الصناعة والمناجم ان مثل هذه التعدلات الجذرية في تنظيم الوزارة من شأنه ان يريك الاستراتيجية الصناعية الوطنية.

ويضاف الى هذا ما يحدث في وزارة الاستشراف والاحصائيات التي عرفت هي الاخرى عدم الاستقرار من حيث التنظيم والهيكلية حيث تم انشاؤها في عام 2010 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-283 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010 والذي يتضمن تنظيمها حيث اسندت لهذه الوزارة مهام تنظيم¹

¹حميدوش امحمد، الذكاء الاقتصادي فهمه وتأصيله واستعماله، أطروحة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2014، ص 164

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

الوزارة مهام تنظيم جهاز اليقظة والذكاء الاقتصاديوتتسيقه وتطويره، هذه الصلاحيات التي كانت محل تنظيم عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 13-11 المؤرخ في 15 جانفي 2013 وقد تم ازالة هذه الوزارة فيما بعد بدون ان يوجد لها جسور مع وزارة الصناعة فكل وزارة كانت تعمل بمعزل عن الأخرى بدون تنسيق في مجال الذكاء الاقتصادي.

الى جانب كل هذا هناك هياكل وتنظيمات ذات صلة بإرسال منظومة الذكاء الاقتصادي في الجزائر ومن اهمها:

النظام الوطني للمعلومة (SNI)، وجود بعض بنوك و قواعد المعلومات في بعض الادارات كوزارة التعليم العالي، مركز البحث عن المعلومة العلمية و التقنية (CERIST) الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي (ANDRU) الوكالة الوطنية لتنمين نتائج البحث و التطوير التكنولوجي (ANVRE DEL) ، المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني (CNRST)، المجلس الوطني الاقتصادي (CNES)،الديون الوطني للإحصاء (ONS)....الخ.

واخيرا تجدر الاشارة الى ضرورة اشراك كل الهياكل والتنظيمات في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي والمساعدة على صنع القرار الاقتصادي وذلك عن طريق تكليفها بإنجاز مختلف الدراسات الهامة عن الوضعية الاقتصادية الجزائرية والعالمية، وكذا انتاج المعلومة التي تقبل توجيه الاقتصاد الوطني وفقا لاستراتيجية واضحة للتطور ومجابهة انعكاساتوتحديات العولمة خاصة وان الجزائر تسعى الى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة¹.

رابعا: التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي

في منظور ارسال نظام الذكاء الاقتصادي فقد عبرت الدولة الجزائرية عن دعمها لتطوير وتنمية ثقافة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية من خلال الجلسات الوطنية والبرامج التكوينية التي خصت بها² اطرار ومسيري هذه المؤسسات لتكوين ما يطلق عليه ب (مخارفي الذكاء الاقتصادي) و وفقا لوثيقة

¹حميدوش امحمد، مرجع سابق، ص 165

²عبد الوهابسيواني، مرجع سبق ذكره، ص 298

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

مرجعية document de référence فان محترفي الذكاء الاقتصادي هم اشخاص متخصصين في المعلومات الاستراتيجية الناتجة عن المراقبة المنتظمة لمختلف مجالات المحيط الداخلي والخارجي¹.

وقعت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والمعهد العالي للتسيير و التخطيط بالجزائر العاصمة على اتفاقية تعاون حول تكوين اطارات المؤسسات الصناعية في مجال الذكاء الاقتصادي، حيث هدف التكوين الى معرفة ضعف المؤسسات الاخرى من اجل منافستها على مستوى السوق ، بحكم ان الجزائر تتوفر على عدة امتيازات مقارنة بعدد كبير من البلدان المتطورة بما يمكنها ان تكون اكثر تنافسية على مستوى الاسواق الخارجية و الاجابة على حاجيات المؤسسات في مجال الادوات المساعدة على اتخاذ القرار كما تنص هذه الاتفاقية التي وقعها "محمد باشا" المدير العام لليقظة الاستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الاحصائية بوزارة الصناعة و المدير العام للمعهد "محمد راقد" على التكوين في مجال الماستر المختص في "الذكاء الاقتصادي و التسيير الاستراتيجي" من اجل يقظة اطارات المؤسسات و الهيآت العمومية التابعة للقطاع الصناعي و خلال حفل التوقيع صرح باشا ان الهدف لا يكمن في تخصيص تكوين اضافي فحسب بل خاصة في تلبية الحاجيات الحقيقية لمؤسسات القطاع الصناعي من اجل تحسين نجاعتها و تنافسياتها.

كما اردف يقول ان الذكاء الاقتصادي يتمثل في التحكم في البحث و جمع و معالجة المعلومة من اجل استعمالها بعد ذلك في مجال الابتكار و اتخاذ القرار في الوقت المناسب من جهته صرّح رجل الاعمال الجزائري "يسعد ريراب" رئيس مجمع سيفينال الذي حضر حفل التوقيع على هذه الاتفاقية ان "الذكاء الاقتصادي يكمن في معرفة نقاط ضعف المؤسسات الاخرى من اجل منافستها على مستوى السوق" و استرسل قائلا : " تتوفر على عدة امتيازات مقارنة بعدد كبير من البلدان المتطورة حتى تكون اكثر تنافسية على مستوى الاسواق الخارجية لزيادة الحاجة الى نظام الذكاء الاقتصادي سواء بالنسبة للمؤسسة او الدولة فقد اصبح من الضروري تكوين متخصصين في هذا المجال ؛ و ذلك من خلال ادراج هذا الموضوع في البرامج الجامعية لقيام بدورات تكوينية و تتباين برامج التكوين في الذكاء الاقتصادي وفقا لاستراتيجيات الدول² و تبعل لدرجة تحرير السوق و درجة الحرية الاقتصادية توافر تكنولوجيا المعلومات ة الاتصال ، وجود

¹ عبد الوهاب سيواني، مرجع سابق، ص 298

² انسية امزيان مرجع سبق ذكره 160

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

البنية التحتية الخاصة بالتكوين و التعليم و توافر الكفاءات اللازمة لذلك الا انه من المتعارف عليه ان التكوين في الذكاء الاقتصادي ليس قائما على استراتيجيات التفرقة بل يخضع لاستراتيجية جماعية و متجانسة تستجيب للحاجات الحقيقية و للأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين¹ .

1 أهداف برنامج التكوين: يتميز الذكاء الاقتصادي الذي ادى لعدم وجود برامج تكوين واضحة إلا انه من المتفق عليه من المختصين هو اعتبار الذكاء الاقتصادي كمجموعة وظائف منسقة يمكن ترجمتها مباشرة الى أهداف تكوينية متمثلة في البحث ومعالجة المعلومات، الحماية والدفاع عن التراث التكنولوجي للبلاد والمؤسسات، المراقبة والتحكم في المحيط الاستراتيجي.

لقد أكد الخبراء على ان عملية التكوين للذكاء الاقتصادي ليست عملية فردية بل تخص مجموعة من الافراد متعددي المواهب، حيث ينشأ نوع من التلاحم والتفاعل بينهم من منظور الذكاء الجماعي وبهذا يمكن تصور الذكاء الاقتصادي وفق البعد (الفردى - جماعى) بهدف تلق ثقافة تنمية الكفاءات وفق الحاجات والمنكون في الذكاء الاقتصادي لابد ان يتوفر على ثلاثة انواع من الكفاءات والمتمثلة في:

أ - الذكاء المعلوماتي: ويعكس القدرة على ادارة المعلومات بصفة فردية وشخصية وتعتبر المهارات المكتسبة على مستوى المؤسسة ممهدا لبناء ثقافة معلوماتية جيدة.

ب) الذكاء العملياتي : و يقصد به القدرة على ادارة المعلومات العملياتيية في اطار محيط تنافسي و تخص هذه المعلومات كافة حلقات الانتاج انطلاقا من تصميم المنتج او الخدمة مرورا بالانتاج المادي الى بلوغ مرحلة النوعية و التنسيق، يعتبر هذا النوع الاكثر تكيفا مع متطلبات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على المستويين المحلي و الاقليمي .

ت) الذكاء الاستراتيجي: ويتعلق بإدارة المعلومة الاستراتيجية للتأثير في المحيط و يجد هذا النوع من الذكاء مجالا لتطبيقه في إطار المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه الدولي.

2 محاور برامج التكوين: تتضمن برامج التكوين اربعة محاور اساسية متمثلة في: التنافسية والمحيط الدولي، ادارة المعلومات والمعارف، الحماية والدفاع على التراث الصناعي والتكنولوجي واخيرا محور التأثير والتأثير المضاد.²

¹نسرين مغمولي، مرجع سبق ذكره، ص 185

² تير رضا مرجع سبق ذكره ص17

من خلال ما سبق يمكن القول بان برنامج التكوين اعتبر مرجع لكل المؤسسات الجزائرية في مجال الذكاء الاقتصادي، تم عمله بسبتمبر 2010 في طبعته الاولى تحت اشراف وزارة الصناعة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار بالتعاون مع المكتب الجزائري لليقظة التكنولوجية عن طريق دراسة حقيقية للميدان تجيب على واقع لقطاع الصناعي ، كانت الدراسة على مستوى 32 مؤسسة وطنية صناعية عمومية و خاصة الهدف من هذا البرنامج المساهمة في البدء بعملية منظمة في التكوين تسمح بتدعيم قدرات المسيرين الوطنيين في مجال الذكاء الاقتصادي و اليقظة الاستراتيجية ، كما انه يتماشى مع حاجات و طبيعة المؤسسات و المسيرين الجزائريين ، و يمكن القول ان هذا البرنامج سيساعد معاهد التكوين في خلق منتج جزائري بمجال ادارة المسيرين الوطنيين و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حتى الكبيرة في وضع مشروع الذكاء الاقتصادي كما يمكن القول بانه و من اجل انجاح نظام الذكاء الاقتصادي من الضروري اعطاء التكوين المكانة و الاهمية التي يستحقها و ضمن الاستراتيجية الصناعية الوطنية للبلاد فالذكاء الاقتصادي بحاجة الى قاعدة تكوين من اجل تعميمه ، فالتكوين هو اسلوب تحويل و بدون رأسمال بشري كل ما يمكن فعله في هذا المجال لن يجدي نفعاً ، انه العامل البشري الذي يصنع الفارق¹ .

المبحث الثاني: اليات دعم نموذج الذكاء الاقتصادي في الجزائر

لم تتضح معالم منظومة الذكاء الاقتصادي في الجزائر الا بعد تعزيز الدولة الحاجة الى المعلومات الاقتصادية الملائمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، وصياغة سياسات عامة قائمة في مجال تنشيط المعلومات الذكية والمفيدة اقتصاديا والتي تجمع بين منطق حق الحكامة الرشيدة والتحكم في جودة المعلومة ذات القيمة المضافة. كما تجدر الاشارة الى ان تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد وفرت المناخ المناسب لنمو ممارسات الذكاء الاقتصادي، بالنظر الى قدرتها الكبيرة على معالجة المعطيات وتوظيف المعلومة وضمان تدفقها بالصورة المناسبة وفقا لدرجة استحقاق كل مستخدم (ادارات، منظمات، المستثمرون الخ) وفي هذا المبحث سنحاول التطرق الى اهم الاليات التي تسمح بتفعيل نموذج الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الاول: استراتيجية الدولة في تفعيل الذكاء الاقتصادي²

بدا اهتمام السلطات العمومية بأهمية الذكاء الاقتصادي ، بالنظر الى ان أغلب المنظمات الوطنية اخذت بعين الاعتبار نتائج وتحديات المرحلة الراهنة، تحت طائلة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة ، مما يطرح السؤال حول جدوى دور الدولة وعلاقتها بالمنظمات من اجل الحفاظ على

¹ تير رضا، مرجع سابق ص 17

² وسام داي، تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية العدد 35 المجلد 09 جامعة باتنة، 2016 ص 07

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

تنافسية النسيج الاقتصادي، ولعل الذكاء الاقتصادي أحسن هذه السبل للتنبؤ بالمخاطر الاقتصادية وتحديات التوازنات المالية للبلاد. و على قرار دول العالم الثالث فان القاعدة الصناعية في الجزائر هي ثمار سياسة التصنيع التي انتهجتها البلاد منذ الاستقلال ، لذا فان اعادة احياء النسيج الصناعي و تشجيع النمو الداخلي الذي تقوده عملية الانتاج المحلي اولية وطنية و التي يمكن لأليات الذكاء الاقتصادي ان تحقق فقرة نوعية في تطوير ميكانيزماته .

كما يبدو جليا ان للأمن الاقتصادي للدولة مهدد باي نوع من الصدمات الاقتصادية والسياسية الخارجية بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني ، بفعل ارتباطه مع مؤشرات التجارة الخارجية مقابل مورد وحيد للدخل الوطني وهي المحروقات. لذا فان منظوماتنا بحاجة الى التكيف مع المنظومة الاقتصادية التي فرضتها معطيات العولمة، وبهذا يتعين ادماج الذكاء الاقتصادي في منظماتها ، بل ايضا في منظومة التربية والتكوين والتعليم العاليوفي مجمل الممارسات المتعلقة بالرشادة في استغلال الموارد والتنمية المستدامة.

ان الذكاء الاقتصادي ، فضلا عن كونه مسار المنهج توقعي والاستشراف بالمستقبل القائم على العلاقات التي تربط المنظمات والمتعاملين الاقتصاديين وهو كذلك الجانب المهم في الاستراتيجية الوطنية الصناعية والتي يهدف الى تحقيق اهداف اساسية وهي:

- ✓ نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي الذي يطمح الى تطوير السلوكيات الجماعية والفردية للفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص في نظرة جماعية ومتعددة التخصصات
- ✓ انشاء تلاحم عمومي-خاص وتطوير نظرة جديدة لعلاقاتهم القائمة على الثقة المتبادلة الضرورية لازدهار الصناعة الوطنية
- ✓ ترقية التنمية وضمان امن التراث التكنولوجي والصناعي الوطنيين، عن طريق وضع جهاز مراقبة قادرة على مواجهة رهانات انفتاح السوق الوطنية على المنافسة والتقليل من الممارسات غير الشرعية للمنافسين.
- ✓ تطوير الوظيفة الاستشرافية -استكشافية - عن طريق وضع نظام للهيئات العمومية والمنظمات والجامعات ومراكز البحوثوالفاعلين الاقتصاديين بغرض تحديد التطورات وحضر الاجراءات الاستراتيجية والعمل بها على المديين المتوسط والبعيد لفائدة الصناعة الوطنية.
- وضمن هذا المنظور فان دور الدولة في وضع الترتيب الخاصة بتطوير الصناعة والتجديد ، يتمثل في تنفيذ سياسة وطنية للذكاء الاقتصادي والرصد الاستراتيجي، من شأنها ان توفر للمنظمة اولا الوسائل التي تمكنها من التزود بأدوات الرصد الاعلامي (تحليلوتخليص المعلوماتوالدراسات الاستشرافيةوالتقنية¹ والعملية...الخ)

¹ وسام داي مرجع سابق ص 08

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

ثم ثانيا بأدوات استغلال المعلومات وتأمين انظمة الاعلام وانشاء خلايا ازمة واستراتيجيات النفوذ واللوبيات وغيرها.

ان اهتمام الدولة والحكومة الجزائرية بإشكالية الذكاء الاقتصادي ترجم من خلال الهياكل والتنظيمات سالفه الذكر ضف الى اعتماد الاجراءات التالية:

- ✓ تشكيل بنوك للمعلومات والمعطيات المتعلقة بالمعلومة في الميدان الاقتصادي ، الصناعي ، التكنولوجي ووضع خارطة الاسواق الجديدة الممكن ولوجها (السوق الافريقية والاسيوية)
- ✓ تثمين البحوث التطبيقية التي لها أثر على القيمة المضافة للصناعة والاستثمار وضمان تأمينها
- ✓ الشروع في تهيئة خلايا عملياتية للذكاء الاقتصادي وتجميعها على شكل حافظة نشاطات وهذا منذ عام 2002
- ✓ تعبئة الموارد المالية ابتداء من السنة المالية 2010 من اجل التكفل باليات تطوير الذكاء الاقتصادي في الجزائر

- انشاء ودعم شبكات للتأثير والضغط وتفعيل دور الملحقين الاقتصاديين على مستوى السفارات وهذا استجابة لاحتياجات المنظمات الوطنية ذات الطابع التصديري خاصة الصناعية منها
- تنصيب خلايا يقظة دائمة العمل ومن هنا فانه على المنظمات الزاما التعاون بشكل تصاعدي مع التنظيمات المهنية وغرف الصناعة والتجارة المنتشرة عبر الولايات على غرار خلايا الرصد التي من شأنها ان تسمح لها بجمع واستغلال المعلومات الاقتصادية بشكل أحسن وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف التابعة للوزارة بإنشاء مشروع عمومي يتمثل في برنامج مرافقة يمس 11 منظمة عمومية تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية ، الميكانيك ، الإلكترونيك وصناعة الاسمنت ... الخ. محضر المرافقة هذا يقضي بخلق شراكة بين المديرية العامة للذكاء الاقتصادي و تلك المنظمات ، بغرض تمكينها من انشاء خلايا للمتابعة و الاستشراف مهمتها الاساسية تحضير تلك المنظمات لدخول المنافسة عبر الحصول على جميع المعلومات الضرورية التي تمكنها من التحكم اكثر في المعلومة الاقتصادية ، و في تطورات المنتج الذي تقدمه ، و من ثم التمتع جيدا بحسب المنافسة اي منتج خاصة المستورد ، كما تقوم هذه الخلايا بالبحث عن اسواق جديدة و التحكم في التشريعات ذات الصلة بنشاطها و كذا في التكنولوجيات الحديثة ، و بالتالي مهمة تلك الخلايا هي تمكين المنظمات الجزائرية من استغلال الفرص المتاحة لها في السوق الوطنية و حتى الخارجية¹.

¹ انيسة امزيان، مرجع سبق ذكره، ص 170

كما قامت وزارة الصناعة والمناجم في عام 2014 بوضع نظام معلومات وزارتي مع مختلف المديرات الولائية والمنظمات وكذلك خلق مركز تحليل للمعلومات الاقتصادية والصناعية ومن الضروري ايجاد سبل التنسيق مع قطاعات اخرى حول قضايا جديدة او حيوية ، لذلك فقد تم تشكيل فوج عمل حول الذكاء الاقتصادي الاقليمي مشكلا من ممثلين عن وزارات ومنظمات من الجانبين (المنظمة - اقليم) وقدم هذا الفوج تقرير حول امكانية تطوير شبكات محلية لدعم المنظمات الصناعية.¹

المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الذكاء الاقتصادي

مع انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق والاقتصاد المعرفيواشتداد المنافسة في السوق العالمية ، وجدت نفسها مجبرة على بذل المزيد من الجهود للنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره اهم معالم التنمية الاقتصادية الحديثة وداعم قوي للتطبيق السليم لأليات الذكاء الاقتصادي. لقد اتجهت السياسة العامة للجزائر في السنوات الاخيرة الى بناء مجتمع المعلومات ويتضح ذلك من خلال البرامج التنموية الهادفة الى تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات الاتصال، لتعلن في عام 2008 عن مشروع الحكومة الالكترونية الذي يوجه البلاد نحو تفعيل رقمنة الاستثمارات المحلية والاجنبية ، كما تشارك الجزائر في العديد من المشاريع على المستوى الدولي يهدف مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنو لوجيا المعلومات والاتصال ومن أشكال التعاون الدولي في هذا الميدان نذكر

- ✓ مبادرة EUMEDIS التي شرع فيها عام 2011 من طرف اللجنة الأوروبية وقد شاركت فيها الجزائر عن طريق قد شاركت فيها الجزائر عن طريق CERIST وقبل 21 مشروع جهوي من طرف اللجنة الأوروبية للتمويل، ونجد أن 27 منظمة أعمال جزائرية تشارك في عدة مشاريع منها التعليم عن بعد وشبكات المعلومات الجهوية وقد سخر البرنامج المستوفي موازنة بقيمة 17 مليون أورو عام 2011 لدعم التعاون بين أوروبا والبلدان المتوسطة في مجال مجتمع المعلومات.²
- ✓ وفي إطار مراقبة مدى تقدم البلدان في التحول نحو مجتمع المعلومات يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات وبتكليف منالجنة العالمية لمجتمع المعلومات بوضع من المؤشرات تقيس وتقيم تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتمثل في:

¹ انيسة امزيان، مرجع سابق، ص 170

² بن حمودة محبوب، معين امين السيد، ذكاء الاعمال في الجزائر، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الجزائر 3، 26، 23، افريل 2012، ص 285

أولاً: الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتكون من 11 مؤشر مجتمعين في ثلاث مؤشرات فرعية وهي: المؤشر الفرعي الأول يقيس النفاذ الى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخطوط الهاتف الثابت والنقال لكل من 100 نسمة، الحواسيب الشخصية، النفاذ للإنترنت ... إلخ، المؤشر الفرعي الثاني يقيس مدى استعمال هذه التكنولوجيا (مستعملو ومشاركو الانترنت لكل 100 نسمة)، وأخيرا المؤشر الفرعي الثالث يقيس مهارات في استعمال هذه التكنولوجيا (معدل الامام بالقراءة، الكتابة).

والجدول الموالي يظهر نتائج مؤشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبعض الدول العربية خلال الفترة 2016 – 2017 كما يلي:

الجدول رقم 04: مؤشرات الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

البلد	المرتبة في 2017	مؤشرات م أ 2017	المرتبة في 2016	مؤشرات م أ 2016	معدل التغيير 2017-2016
البحرين	31	7.60	30	7.46	0.14
قطر	39	7.21	36	7.12	0.09
الامارات	40	7.21	34	7.18	0.03
السعودية	54	6.67	45	6.87	0.2
عمان	62	6.43	64	6.14	0.29
لبنان	64	6.30	65	9.09	0.21
الأردن	70	6.00	66	5.97	0.03
الكويت	71	5.98	70	5.75	0.23
تونس	99	4.82	95	4.70	0.12
المغرب	100	4.77	98	4.57	0.2
الجزائر	102	4.67	106	4.32	0.35

Source: measuring the information society

Report, 2017, p12

لقد أظهرت نتائج الرقم لقياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة بين عامي 2016 و2017 أن أغلب البلدان المائة والستة والسبعون (176) المشمولة في الرقم القياسي قد حسنت علاماتها، مؤكدة في

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

ذلك الانتشار المتواصل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتقال الإجمالي الى مجتمع المعلومات. وتعتبر الجزائر من بين أهم البلدان التي حققت عام 2016 نسبة تقدر ب 4.32% وارتفعت لتصل النسبة الى 4.67% عام 2017 صف الى ذلك فقد حسنت مرتبتها فمن المرتبة 106 عام 2016 تنخفض الى المرتبة 102 عام 2017 محققة بذلك تطور ب 4 مراتب.

ثانيا: واقع تطور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر

بالإضافة الى المؤشرات السابقة، هناك بعض المعايير التي يمكن الاستدلال بها على مدى توسع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، أهمها نسبة نمو مشترك وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 05: نسبة مشترك وسائل التكنولوجيا المعلومات والاتصال

البيان	2016	2017
عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت	3404709	4100982
عدد المشتركين في خطوط الهاتف النقال	47041321	45845665
نسبة الأفراد الذين يستعملون الأنترنت	%42.95	%47.69
الاشتراك في النطاق العريض الثابت	2859567	3210267

Source:measuring the information society report2017, p 204

يظهر الجدول أعلاه مدى تطور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر حيث يتضح ذلك جليا من خلال ارتفاع جميع مؤشرات استعمال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و 2017، وهذا ما ينطوي على مجموعة واسعة من الآثار الاقتصادية المختلفة التي يمكنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن يعزز الرفاهية ويسهل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أهمها تعزيز المرونة لمنظمات الأعمال والعمال واستحداث نماذج وفرص جديدة للأعمال التجارية. كما أن زيادة النفاذ الأسري الى الأنترنت، ما هو إلا نتيجة جهود الحكومة الجزائرية في اتباع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمع المعلومات يشمل الجميع.

ومما سبق، من خلال محاولتنا لتشخيص واقع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر يتضح الاهتمام المتزايد بهذا المجال ومدى مساهمته في عملية النمو والتنمية المستدامة، وذلك قصد الاستفادة من المزايا التي يحققها في انتاج وتقديم المعلومات بشكل أسرع وأدق وفي الوقت المناسب أو في التنسيق بين القطاعات الاقتصادية الفاعلة من خلال سرعة تبادل هذه المعلومات وهذا ما يعزز بالتأكيد تطبيق آليات منظومة الذكاء الاقتصادي والتي تتمحور أساسا في توفير المعلومات الاستراتيجية في الوقت الملائم.

المطلب الثالث: معوقات الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

من خلال هذا المطلب سنقوم بذكر بعض معوقات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر

أولا: ضعف التناسق بين المنظمة والمحيط العلمي¹

يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من أهم معوقات التنمية والتقدم في مجال الذكاء الاقتصادي ويتمثل هذا الضعف فيما يلي:

- غياب التحسيس: فبعض الملتقيات واللقاءات التي نظمت توصلت الى توصيات بقيت بدون متابعة
- غياب المحيط الجامعي: ففي أغلب الملتقيات واللقاءات نلاحظ أنه قليلا ما يدعى المحيط الجامعي والبحث العلمي مع العلم أن مشاركتهم هي جد مهمة من أجل اعطاء قاعدة علمية لمعالجة الموضوع.
- فتورة العلاقة بين المنظمات الجزائرية والجامعة.
- عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج أبحاثها بفعالية.
- ضعف وعدم كفاية التعريفات المقدمة للذكاء الاقتصادي، والتي تبين عدم القدرة على وضع وتطوير الذكاء الاقتصادي بفعل غياب سياسة حول الموضوع.
- اليقظة التكنولوجية المنتشرة حاليا في المنظمات الجزائرية هي غير منظمة في إطار اجراءات محددة وأهداف دقيقة

اضافة الى هذه المعوقات فقد بين التقرير الصادر بخصوص النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية أن هناك خمسة عوامل معيقة لإقامة نظام الذكاء الاقتصادي وهي:

¹ أسماء فيلالي مرجع سبق ذكره، ص 121

- العوامل الوسائلية والفنية.
- العوامل الخاصة بالسياسات العامة.
- العوامل المرتبطة بنظام الحاكمة في أجهزة الدولة والمؤسسات
- العوامل الثقافية
- العوامل المرتبطة بالموارد البشرية

ثانيا: نقص المعلومات على مختلف المستويات

تعاني المنظمات الجزائرية من عدة صعوبات، ومنها ما يتعلق بنقص المعلومات اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه ونوضح ذلك فيما يلي:

- نقص المعلومات المتعلقة بسوق العمل: حيث نسجل غياب أرقام أو احصائيات أو معطيات عن سوق العمل في الجزائر بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طالبي العمل من حيث الشهادة، السن، الجنس.
- نقص المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار: فمن الطبيعي أن يبني أي شخص قراره الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر امكانيات وفرص الاستثمار وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة الى اضمحلال الفكر الاستثماري.
- نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني): حيث يفتقر صاحب المشروع أو المنظمة الى معلومات ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار، ونذكر على سبيل المثال تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته.
- نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي): يشكل غياب مثل هذه المعلومات خطرا يهدد وجود المنظمات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول¹.

خلاصة الفصل الثاني

يظهر جليا بان الذكاء الاقتصادي بشكل سلاح تنافسيا هاما في يد من يدرك قيمته و يحسن استغلاله ، و ما يمكن قوله بصفة عامة حول اهتمام الجزائر بالذكاء الاقتصادي هو أن كانت دولتنا في مراحلها الأولى في

¹ أسماء فيلالي مرجع سابق، ص 122

الفصل الثاني : واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

مجال الذكاء الاقتصادي الا أن الحكومة الجزائرية تبذل مجهودات جبارة للتطور و اللحاق بمساق الدول المتقدمة في هذا المجال و تجلى ذلك من خلال تبني نظام الذكاء الاقتصادي وفق الأطر الأكاديمية أو المؤسساتية و لذلك لرفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و إخراجة من التبعية الكلية لعائدات المحروقات .

الخاتمة العامة.

يرتكز ويعتمد الذكاء الاقتصادي على مدى تطور وكفاءة نظم المعلومات من جهة وتكامل مكوناته المتمثلة في اليقظة والامن والتأثير من جهة اخرى، فهو يحمل في طياته نزعة هجومية متجه للفعل بعد امتلاك المعلومات الضرورية والمناسبة لذلك، وقد انتشر هذا المفهوم وتطور على مستوى العالم وظهرت عدة نماذج ناجحة فيه على غرار النموذج الفرنسي والامريكي والياباني، والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بهذا المفهوم واعتماده في مؤسساتها من خلال التركيز على أنشطة البحث والتطوير ومواكبة التطورات التكنولوجية، حيث قامت بعدة جهود وانجازات في هذا الاطار كبناء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية، وتشجيع الانشطة العلمية في مجال الذكاء الاقتصادي.

رغم بعض النجاحات التي حققتها الجزائر في إطار تطبيق الذكاء الاقتصادي الا انها واجهت عدة صعوبات وعراقيل أهمها ضعف التناسق بين المنظمة ومحيطها، ونقص المعلومات اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات، وقامت بعدة جهود منها انشاء المركز الوطني للإحصائيات والمديرية العامة لليقظة الاقتصادية

أولاً: نتائج الدراسة.

من خلال تحليل وعرض الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع بحثنا تم التوصل للنتائج التالية:

- المعلومات تشكل مداخلات للذكاء الاقتصادي ومخرجات في نفس الوقت، فهي بهذا الشكل تمكن من تحقيق ميزات تنافسية لمبتغى أصحاب القرار سبب سعيهم لامتلاك منظمات للذكاء الاقتصادي.
- المؤسسات الجزائرية متهمة بتطبيق الذكاء الاقتصادي ومتابعة تطوراته على غرار مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال قيامها بعدة إجراءات لتحسين خدماتها
- تلعب الجامعات دور مهم في نشر ومناقشة مفهوم الذكاء الاقتصادي بدعم وتشجيع الملتقيات المتعلقة به
- تسعى الدولة الجزائرية الى توفير كل التدابير والاجراءات القانونية التي تشجع منظماتها الاقتصادية على المشاركة الواسعة لإرساء نظام الذكاء الاقتصادي، خاصة ضمن إطار استراتيجية وطنية مشتركة تتكفل بقضايا الأمن والدفاع الاقتصادي، خاصة مع سياسة الانفتاح والاندماج في الاقتصاد

العالمي والتي تفرض مواجهة طموحات وهيمنة بعض البلدان الصناعية والسلوكيات العدوانية لمنظماتها المنافسة.

- تبين من خلال التحليل الاحصائي أن مستوى الذكاء الاقتصادي بأبعاده (المفهوم، نظام المعلومات، متطلبات تفعيلية) لدى الادارات العليا والوسطى في المنظمات الجزائرية كان مرتفعا، إذ أخذ الذكاء الاقتصادي جانبا من الأهمية بسبب البيئة التنافسية التي تعمل فيها هذه المنظمات والتي تتطلب الاستجابة السريعة للتغيرات من أجل تحقيق التنافسية.

ثانيا: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها في الدراسة نوصي بما يلي:

- ضرورة العمل على إقامة تحالفات استراتيجية مع المنظمات المناظرة محلية وإقليمية، من أجل الاستفادة من تجاربها وخبراتها خاصة في مجال تحليل واستغلال المعلومات.
- أهمية استغلال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للمنظمات الصناعية الجزائرية، من أجهزة وبرمجيات وشبكات الاتصالات في بناء قواعد معرفية لظروف البنية الخارجية المنوط بها متابعة المنافسين، الأنظمة والقوانين الحكومية.
- تأكيد الاهتمام بتوفير اليد العاملة المدربة والمؤهلة على تحليل واستخدام نظم المعلومات ضمن الأقسام المختلفة لدى المنظمات الجزائرية، ودعم ذلك من خلال توفير برامج تدريبية حتى يتم استثمار الذكاء الاقتصادي بالشكل المطلوب.
- إحداث تكامل بين مؤسسات البحث العلمي والبيئة الاقتصادية، من أجل تفعيل دور الذكاء الاقتصادي والعمل على تطويره.

ثالثا: أفاق الدراسة: وعلى ضوء ما سبق يمكن أن تقترح بعض الدراسات المستقبلية وهي كالاتي:

- دراسة أثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الذكاء الاقتصادي.
- الذكاء الاقتصادي أداة لتحقيق الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال.
- أثر الذكاء الاقتصادي على النجاح الاستراتيجي لمنظمات الأعمال.

أولاً: باللغة العربية

• الكتب

1 وسيم أبو عريش، الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية، خلا لحم لنشر والتوزيع، الأردن

• المؤتمرات والملتقيات

2 الحمزة عبد الحليم، نحو بناء نموذج الذكاء الاقتصادي في الجزائر انطلاقاً من تجارب كل من

اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة

الاستراتيجية والتنافسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 06-07 نوفمبر 2012.

3 بوردانة مصطفى، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

جامعة الزيتونة الأردنية يومي 23-24 أبريل 2012

4 بن حمودة محبوب، معين أمين السيد، ذكاء الأعمال في الجزائر، المؤتمر العلمي السنوي الحادي

عشر ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية يومي 23-26 أبريل 2012

5 بوخمحم عبد الفاتح، صالح محمد، الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها، المؤتمر

العلمي السنوي حول الذكاء الاقتصادي واقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة الأردنية يوم 23 أبريل

2012

6 رحيم حسين، دريسي يحيى، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2001.

7 سحنون جمال الدين، فاضل عبد القادر، الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة الملتقى الدولي حول

متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أبريل 2006.

8 عبد الكريم سهام ، سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية ، المؤتمر العلمي السنوي

الحادي عشر حول ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة ، عمان ، الأردن يومي 23-26 أبريل.

• الجرائد والمجلات:

- 9 - تفرقنت زليخة ، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، الجزائر ، العدد التاسع .
- 10 - داي وسام ، تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع و آفاقه ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ، العدد 35 .
- 11 - شابي سناء ، زواي حسين ، وظيفة ادارة الموارد البشرية ضمن سيرورة الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، جامعة الجزائر ، العدد 30
- 12 - طراد هشام ، بن ثابت علي ، النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية و المالية كطرف في النموذج البديل لادارة و سلامة المنظومة المعرفية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة العدد 34 ، 35 .

• الرسائل و الأطروحات :

- 13 - أمزيان أنيسة ، دور الذكاء الاقتصادي في الاستجابة لانعكاسات و تحديات العولمة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه ، إدارة أعمال ، جامعة الجزائر سنة 2016-2017
- 14 - حميدوش أحمد ، الذكاء الاقتصادي فهمه و إنشأؤه و تأصيله و إستعماله ، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2013-2014
- 15 - شتيح عبد القادر ، دور الذكاء الاقتصادي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في إدارة الأعمال ، جامعة ورقلة 2015-2016 .
- 16 - فيلالي أسماء ، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة ، الواقع و المجهودات ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان سنة 2013-2014
- 17 - مغمولي نسرين ، دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في التجارة الدولية ، جامعة بسكرة 2015-2016.

• التقارير والنصوص التشريعية:

- 18 - تقرير قياس مجتمع المعلومات، الاتحاد الدولي للاتصالات.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 19- Alain juillet, modèle intelligence économique édition économisa Paris 2004
- 20- Boukrara Ammar Chalal Rachid « vers un modèle Algérien d'intelligence économique : Bilan des actions menés 2005-2014 » Actes du séminaire international sur l'intelligence économique, école des hautes études commerciales, Hôtel Sheraton, 21-22 Mai 2014.
- 21- Clerc philipe, intelligence économique et stratégique en cyclopaedia universels 1995
- 22- Corine coline, intelligence et performance vie et science économique N°174-175-2007

• **Site d'internet**

- 23- www.modelfparis.fr/live.blan